Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 1 (2023) • P: 108 - 142
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
eISSN 2522-3372 (Online) • pISSN 2522-3372 (Print)

Climate justice repercussions and implications

Sami El-Tayeb Idris Mohamed
College of Sharia and Law || Tabuk University || KSA

Received:
14/11/2022
Revised:
12/12/2022
Accepted:
09/11/2022
Published:
30/01/2023

* Corresponding author:
sidriss@ut.edu.sa

Citation: Mohammed, S. E. (2023). Climate Justice: Implications and Effects. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(1), 108–142. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C141222

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• **Open access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This scientific study was titled Climate Justice, its Implications and Effects. It dealt with the concept and development of climate justice and its relationship to climate change, and international and national efforts to overcome its devastating effects. The study aimed to introduce climate justice, its causes, and its effects on environmental human rights. In order to reach scientific results, the study followed the descriptive analytical approach in addressing the issues and extrapolating the different legal texts. The study reached results, perhaps the most prominent of which is that climate justice is a modern term, and it is a mixture between human rights and climate changes, and aims primarily to protect enviromental human rights that are negatively affected by climate changes. The most important recommendations are the need to unite efforts between environmental law and human rights to ensure effective protection of the environment that overshadows the protection of enviromental human rights.

Keywords: climate justice - environmental human rights - climate - environmental law.

العدالة المناخية تداعياتها و آثارها

سامي الطيب إدريس محمد
كلية الشريعة والأنظمة || جامعة تبوك || المملكة العربية السعودية

الملخص: جاءت هذه الدراسة العلمية بعنوان العدالة المناخية تداعياتها وآثارها، وقد تناولت مفهوم وتطور العدالة المناخية وعلاقتها بالتغيرات المناخية، والجهود الدولية والوطنية للتغلب على آثارها المدمرة. وقد هدفت الدراسة الى التعريف بالعدالة المناخية وأسبابها، وآثارها على حقوق الإنسان البيئية. ولأجل الوصول لنتائج علمية اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الموضوعات واستقراء النصوص القانونية المختلفة. وقد توصلت الدراسة الى نتائج لعل أبرزها، أن العدالة المناخية مصطلح حديث، وهي مزيج بين حقوق الإنسان وتغيرات المناخ، وتهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان البيئية التي تتأثر سلباً جراء التغيرات المناخية. أما أبرز التوصيات فهي ضرورة توحيد الجهود بين القانونين البيئي وحقوق الإنسان لضمان حماية فعالة للبيئة تلقي بظلالها على حماية حقوق الإنسان البيئية.

الكلمات المفتاحية: العدالة المناخية – حقوق الإنسان البيئية – المناخ – القانون البيئي.

المقدمة:

قضية العدالة المناخية من أهم القضايا، التي تطرح بشدة على الصعيد الدولي. والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مصطلح العدالة المناخية يُعد مصطلحاً حديثاً، حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا من خلال إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1992م والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1994م. والعدالة المناخية تمثل رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، ومؤشراتها تؤكد أن المسؤولية التاريخية عن الجزء الكبير من إنبعاثات الغازات الضارة المسببة لتغير المناخ تقع على عاتق الدول الصناعية. ويسعى منهج العدالة المناخية إلى التوفيق بين إعتبارين أحدهما: ضرورة الحد من الأنشطة التي تضر بعناصر ومكونات النظام البيئي مع الأخذ في الإعتبار عدم إعاقة عمليات التنمية بصورها المختلفة. وثانيهما: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة التي لم تثبت فعاليتها في إستدامة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والعدالة المناخية تعد مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي تتأثر بسبب التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة.

أسباب اختيار الموضوع :

ما دفعني لاختيار الموضوع هما أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فالأسباب الذاتية هي الميل الشخصي للدراسات القانونية في بعدها القانوني العام خاصةً القانون الدولي للبيئة، فضلاً عن الإستعداد لبذل المزيد من الجهد مساهمةً في حماية البيئة الإنسانية، بالإضافة الى حداثة موضوعات البيئة والتى تشكل مجال خصب للبحث والدراسة. أما الأسباب الموضوعية فهي إن البيئة موضوع متشعب وواسع ما زالت الكثير من موضوعاته لم يتم التطرق إليها بصورة وافية فالعدالة المناخية وتداعياتها في رأيٍ الشخصي موضوع مهم لم يحظى بالقدر الكافٍ من البحث والدراسة، لذلك اخترت بحثه ومحاولة والوقوف على أسبابه وآثاره.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدارسة الى التعرف على العدالة المناخية والتغيرات المناخية من الناحية العلمية والقانونية، والوقوف على أسبابها وآثارها على حقوق الإنسان، وإبراز قيمة الجهود الدولية والوطنية من أجل التغلب على آثارها المدمرة على الحياة بصورةٍ عامة. كذلك إثرء المكتبة القانونية بدراسات وبحوث متعلقة بموضوعات البيئة الحديثة مثل العدالة المناخية والتغيرات المناخية وأثرها على حقوق الإنسان كموضوع حديث يحظى باهتمام كبير على الصعيد الدولي، والعمل على إيجاد حلول للتغلب على آثاره.

صعوبات الدراسة وإشكالياتها:

- صعوبة جمع وتحليل المادة العلمية نظراً لحداثة الموضوع وعدم التطرق اليه بصورةٍ كافية.
- ندرة الدراسات السابقة المتعلقة بالبيئة الدولية لا سيما العدالة المناخية.

أما إشكاليات الدراسة فتتمثل في خطورة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، في المقابل نلحظ عدم كفاية وفاعلية الجهود الدولية والوطنية لإيجاد الحلول وتطوير الأنظمة القانونية لمواجهة الظواهر المناخية ذات الأثر البالغ على حقوق الإنسان وذلك في ظل تلكؤ الدول الصناعية الساعية لتطوير قدراتها الإقتصادية والعسكرية، من خلال الإستغلال المفرط للموارد دون مراعاة للآثار البيئية المدمرة. فضلاً عن عدم رغبة الدول النامية في إلزام نفسها قانوناً بقواعد وطنية أو دولية ربما تتعارض مع توجهاتها الإقتصادية بغرض تحقيق النمو والتطور واللحاق بركب الدول المتقدمة. هذا بالإضافة

الى صعوبة تطبيق مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل منصف وعادل بين الدول ومكونات المجتمع الواحد بهدف تحقيق العدالة المناخية.

تساؤلات الدراسة

تدور التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة حول الأسئلة التالية :-

1- ماهية العدالة المناخية؟ وماهي العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي؟
2- موقف القانون الدولي من العدالة المناخية، وماهي آثارها على حقوق الإنسان؟ وكيفية التغلب عليها؟

منهجية الدراسة :

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل نصوص وأحكام الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، كما استخدمت الدراسة المنهج العلمي في التعرف على العدالة المناخية والتغيرات المناخية وأثرها على حقوق الإنسان وذلك حتى تتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة ومعرفة موقف القانون الدولي من قضية العدالة المناخية.

تقسيم الدراسة

تم تقسم هذه الدراسة إلى مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسيين، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

المبحث التمهيدي يتناول ماهية العدالة المناخية.

المبحث الأول: الجهود الدولية والوطنية بخصوص العدالة المناخية، ويحتوي على مطلبين يتناولان الجهود الدولية ممثلة في الإتفاقيات الدولية. ثم الجهود الوطنية من العدالة المناخية

المبحث الثاني: التغيرات المناخية وأثرها على حقوق الإنسان البيئية، ويحتوي على مطلبين يتناولان تداعيات التغيير المناخي، وأثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان البيئية.

الدراسات السابقة :

كثيرة هي الرسائل والبحوث العلمية التي تناولت موضوعات البيئة بصورةٍ عامة، ولكن الدراسات التي تناولت العدالة المناخية والتغيرات المناخية وآثارها وجهود التغلب على تلك الآثار لم تكن بالقدر الكافئ، وقد اطلعت على مجموعة منها وهي كالآتي :

1- رسالة ماجستير في القانون الدولي العام بعنوان: "العلاقة بين إحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي للبيئة" والمقدمة من طرف الطالبين: نوي بن سليم، عكازي مختار، جامعة زيان عاشور-الجفلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019م. حيث تركزت هذه الدراسة على مفهوم القانون الدولي للبيئة ومدى إرتباطه بحقوق الإنسان، كما تناولت تكريس الحق في البيئة السلمية في المواثيق الدولية وإنعكاسها على التشريع الوطني. فيما جاء تركيز دراستنا هذه على العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي، والجهود الدولية للحد من تداعيات التغيرات المناخية، وأثرها على حقوق الإنسان.
2- دراسة بعنوان "معالجة بعض قضايا العدالة البيئية المرتبطة بالتلوث واستنزاف الموارد" إعداد ميرفت حسين كامل/حاتم عبدالمنعم/ايناس محمود، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، 2019م، وقد تركزت الدراسة حول التلوث بأنواعه المختلفة واستنزاف الموارد وعلاقتهما بالعدالة المناخية. فيما ركزت دراستنا على ماهية العدالة المناخية وأثرها على حقوق الإنسان البيئية، ودور الإتفاقيات الدولية والجهود الوطنية في الحد من آثار التغيرات المناخية.

3- دراسة بعنوان "الحماية الدولية للبيئة في إطار حقوق الإنسان" أ. فطحيزة تجاني بشير- أ. الأزهر لعبيدي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2015م، وقد تناولت أسباب الإهتمام الدولي بالبيئة في إطار حقوق الإنسان من حيث الأسباب والمصادر والمضمون والأشخاص. فيما ركزت دراستنا على التغيرات المناخية أسبابها وتداعياتها وآثارها على حقوق الإنسان، والجهود الدولية والوطنية للتغلب على تداعيات وآثار التغيرات المناخية.

4- دراسة بعنوان "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي" للأستاذ هشام محمد بشير، كلية السياسة والإقتصاد جامعة بني سويف، 2022م، وقد هذه تناولت الدراسة تعريف العدالة المناخية وموقف القانون الدولي منها، على خلاف دراستنا التي ركزت على العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي وأثرهما على حقوق الإنسان، والجهود الدولية والوطنية للحد من تلك الآثار. وقد استفدت كثيراً من هذه الدراسة.

5- رسالة ماجستير بعنوان المسؤولية الدولية عن التلوث البحري، مقدمة من الطالب ياسر محمد الطيب، كلية القانون جامعة جوبا2009م، وقد وتناولت الدراسة حالات التلوث البحري بأنواعها المختلفة وأثرها على الحياة البحرية، ودور المجتمع الدولي والتشريعات الوطنية في إقرار المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية. وقد استفدت من هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجهود الدولية والوطنية في إقرار المسؤولية عن الضرر البيئي. فيما ركزت دراستنا على العدالة المناخية كمصطلح حديث وعلاقتها بالتغيرات المناخية، وأثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان على وجه التحديد.

6- دراسة بعنوان تضمين مبادئ العدالة المناخية في مناهج الدراسات الإجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي، مقدمة من د.ريهام رفعت عبد العال، جامعة عين شمس، 2012م، وقد تناولت عدداً من المبادئ البيئية لا سيما المتعلقة بالعدالة المناخية والتغيرات المناخية، ولكنها ركزت على تحديد المبادئ التي يمكن طرحها في مناهج التعليم الأساسي، ولم تتطرق الى علاقة العدالة المناخية بالتغيرات المناخية، أو آثارها المدمرة على الحياة، والجهود الدولية في التغلب على تلك الآثار، ثم أثرها على حقوق الإنسان، كما هو الحال بالنسبة لدراستنا هذه.

المبحث التمهيدي: ماهية العدالة المناخية

يتناول المبحث التمهيدي التعريف بالعدالة المناخية باعتبارها أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على الأفراد والجماعات بالعدل، وقد تضمن المبحث عدداً من التعريفات المتقاربة المبنى والمعنى. كما تناول المبحث التطور التاريخي للعدالة المناخية، وعلاقتها بالتغير المناخي.

التعريف بالعدالة المناخية: وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العدالة المناخية هي مصطلح حديث يتناول مسألة الإحترار العالمي من زاوية أخلاقية وسياسية، على خلاف وجهة النظر التقليدية التي ترى أنها مشكلة ذات أبعاد طيبيعة بيئية وقانونية بحتة[1]. وقد إنتشر مصطلح العدالة المناخية بسبب عدم تكافؤ توزيع الآثار الضارة الناجمة عن الإحترار العالمي، حيث لا يشعر بها الناس بشكلٍ عادلٍ ومنصف. فكثيراً ما تتأثر المجتمعات المحلية المهمشة أو المحرومة من الخدمات من آثار التغير المناخي أكثر من غيرها. على سبيل المثال، تتأثر أفقر البلدان والفئات السكانية الأشد ضعفاً، ولا سيما تلك التي تعتمد إقتصاداتها على الزراعة، أكثر من غيرها بالتغير المناخي على الرغم من أنها أسهمت بأقل قدر في إنبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للظاهرة[2]. من هنا يرتبط مفهوم العدالة المناخية بتأثيرات تغير المناخ ومفاهيم العدالة

---

[1] . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، الأسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2004م، ص36.

[2] . د. نادر نور الدين محمد، تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص16.

والمساواة وحقوق الإنسان وصون حقوق الفئات الضعيفة والأشد تأثراً عن طريق تقاسم أعباء الظاهرة والتي تتصل مع أنماط وأوجه أخرى للعدالة مثل العدالة البيئية والعدالة الإجتماعية. وتشمل العدالة المناخية الحفاظ على مناخ آمن للأجيال المقبلة، والتوزيع المتساوي للتكاليف والميزانية بين البلدان، كما تشمل تلبية الإحتياجات الأساسية لكل فرد في مجالات الإسكان والنقل واستخدام الطاقة وغيرها من الإحتياجات الأساسية.

والمصطلح له إستخدامات متعددة، لكن الإستخدام الأكثر شيوعاً هو الذي يصف العدالة البيئية بأنها حركة إجتماعية تركز على التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية. وتعرف أيضاً بأنها مجموعة متعددة التخصصات والعلوم الإجتماعية التي تشمل نظريات البيئة والعدالة، والقوانين البيئية وتنفيذها، والسياسة البيئية والتخطيط والحكم من أجل التنمية والإستدامة، والبيئة السياسية. ويرى دافيد ايسترن أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساساً لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، ودفع الفقر وعدم المساواة والإنتهاكات، وتحقيق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية"[3]. وتعرف وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) العدالة البيئية على أنها "العدالة البيئية هي المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس، بغض النظر عن العِرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، في الأمور التي تتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم والسياسات البيئية". كما تعرف أيضاً بأنها "التوزيع العادل للمخاطر والفوائد البيئية، والمشاركة العادلة ذات المغزى في صنع القرارات البيئية، والإعتراف بأساليب الحياة المجتمعية والمعرفة التقليدية والتنوع الثقافي، وقدرة المجتمعات والأفراد على العمل والإزدهار في المجتمع"[4]. وهناك من يرى أنها "تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعاً لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث"[5]. ومن التعريفات التي قيلت بشأن العدالة المناخية أنها "المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق المشاريع والسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز"[6]. كما تم تعريف مصطلح التغير المناخي في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث عرفته بأنه "التغير الذي يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي تتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة"[7].

بناءاً على هذه التعريفات المتقاربة المعنى، يكمننا القول أن العدالة المناخية هي أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على الأفراد والجماعات بالعدل، أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع. وتأسيساً على ما سبق نرى أن العدالة المناخية تعد مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر بسبب التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة

---

(3) . David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014, p17.

(4) . حازم حسن جمعة، الأمم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد:1996،119م، ص121

(5) . شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 1، ديسمبر 2012م، ص100.

5. Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012, P.232..

(7) . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص51.

المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضرراً بسبب التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول فيها.

التطور التاريخي للعدالة المناخية : تأسست العديد من المنظمات التي أُنشأت في المجتمعات التي تعاني من التمييز العنصري والجماعات ذات الثروة المنخفضة، في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لمعالجة الظلم البيئي، وذلك نظراً لتعرض هذه المجتمعات للتدهور البيئي الناتج عن الإصلاحات ذات التأثير غير المتناسب، وحرمانهم من الوصول إلى الحركات التي تدعي تصحيح ذلك. شكل عملهم الجماعي العمود الفقري لحركة العدالة البيئية المعاصرة، والتي وُثقت مبادئها التوجيهية بشكل خاص خلال قمة القيادة البيئية الوطنية الأولى في عام 1991م، إذ وضع المشاركون في هذه القمة سبع عشرة مبدأً من مبادئ العدالة البيئية. حيث تستند العدالة البيئية إلى المبدأ الذي يقول بأن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التلوث والعيش في بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها. وتُعتبر الحماية المتساوية والمشاركة الفعالة لجميع الناس فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين البيئية والأنظمة والسياسات والتوزيع العادل للفوائد البيئية. وقد صاحب تطور العدالة البيئية ظهور مصطلح التمييز البيئي والذي يعتبر إحدى القضايا التي تسعى العدالة البيئية إلى معالجتها، حيث تركز العنصرية والتمييز ضد الأقليات على إعتقاد الجماعة المهيمنة إجتماعيا بتفوقها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إمتياز المجموعة المهيمنة وإساءة معاملة الأقليات غير المهيمنة[8]. إن التأثير المشترك لهذه الإمتيازات والتحيزات هو فقط أحد الأسباب المحتملة لأن إدارة النفايات، ومواقع التلوث العالية تميل إلى التواجد في المناطق التي تهيمن عليها الأقليات. وقد يكون التمييز البيئي أيضاً موضع مصنع ضار في مكان أقلية. ولقد كان التمييز البيئي واضحاً من الناحية التاريخية في عملية إختيار وبناء المواقع الخطرة بيئياً، بما في ذلك مرافق التخلص من النفايات والتصنيع وإنتاج الطاقة. كما يعتبر تركيز مواقع البنية التحتية للنقل، بما في ذلك الطرق السريعة والموانئ والمطارات، كمصدر للظلم البيئي. ومما يعتبر كذلك من العنصرية البيئية توزيع مواقع النفايات السامة في جميع أنحاء العالم. وقد كانت مقالب النفايات ومحارق النفايات هدفاً لقضايا واحتجاجات العدالة البيئية[9].

عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام 2000م في "Hague" في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وقد قرر المؤتمر بأن التغير المناخي هو قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهور المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام 2009م، وقد طرحت شعار "تغير النظام لا تغير المناخ"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم الإقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي[10].

علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي : يواجه العالم خطراً محدقاً بسبب تغير المناخ وآثاره باعتباره مسألة أساسية من مسائل العدالة العرقية والإقتصادية والبيئية. إلا أنّ أزمة المناخ لا تؤثر على الجميع بالتساوي، وسوف تواجه بعض المجتمعات والفئات والأشخاص أضراراً كبيرة، وهذه حقيقة لم يدركها البعض رغم الإهتمام المتزايد بالأزمة العالمية وآثارها. من هنا يرتبط مفهوم العدالة المناخية تأثيرات تغير المناخ بمفاهيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وصون

---

[8] . K. Bishop, Fairness in International Environmental Law: accommodation of The Concerns of Developing Countries in The Climate Change regime, Institute of Comparative Law, Montreal, Canada, 1999, P.73.

[9] . أحمد أسكندري، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ضوء القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1995م، ص112.

[10] . عباس غالي الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 2، ديسمبر 2014م، ص407.

حقوق الفئات الأضعف عن طريق تقاسم أعباء الظاهرة والتي تتصل مع أنماط وأوجه أخرى للعدالة مثل العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية. إن من أبرز وجوه الظلم المناخي هو تحمل السكان الأصليين والفقراء عادةً وطأة الكوارث المناخية. في الوقت نفسه، غالباً ما لا يتم تضمين تجاربهم واحتياجاتهم عندما تناقش الحكومات والشركات ومراكز الفكر والنخب الأخرى الحلول المناخية، والتي تؤدي في الغالب إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة. لهذا السبب ولأسباب أخرى، لا بد أن تكون مسألة العدالة المناخية جزءاً من أي قصة مرتبطة بتغير المناخ. وتقول كندرا بيير لويس، وهي ناشطة مخضرمة في مجال تغير المناخ، إنّ عدداً كبيراً من غرف التحرير تتعامل مع "العدالة المناخية أو البيئية" وكأنها نوع من أنواع القصص المناخية، يمكن سردها بمعزل عن التغير المناخي، وهذا بالطبع غير سليم، فالعدالة المناخية قضية أساسية سببها التغيرات المناخية ويجب تضمينها في جميع التقارير المناخية، بل يجب أن ننظر لأي قصة مناخية من زاوية العدالة المناخية.

ويمكن الربط بين المناخية والعدالة والتغيرات المناخية من عدة أوجه منها:

إن الفكرة الأساسية للأحداث المناخية القاسية أو المتطرفة والخسائر والأضرار الناجمة عنها، يمكن ربطها بالعدالة المناخية عن طريق رصد التأثير غير المتناسب لهذه الأحداث على الأشخاص، فالفقراء مثلاً هم الأكثر تأثراً في أعقاب مثل هذه الأحداث، وغالباً ما تفشل الحكومات في تلبية إحتياجاتهم، بينما تتلقى المجتمعات الغنية مساعدة فورية وفعالة. لذا يجب التركيز أثناء حدوث التغيرات المناخية على المجتمعات الفقيرة قبل وأثناء وبعد الظواهر الجوية القاسية تحقيقاً للعدالة.

أما بخصوص الجناة المتورطين في زيادة إنبعاثات الغازات الضارة كالشركات والكيانات النفطية الكبرى المالكة لمصافي النفط وخطوط الأنابيب ومحطات الطاقة، وكل الأنشطة المسببة للتغيرات المناخية، يمكن ربطها بالعدالة المناخية عن طريق ما تسببه أيضاً هذه الكيانات من تلوث يشكل خطراً كبيراً على الفقراء والمجتمعات الضعيفة.

فيما يخص تتبع المال المناخي أو التمويل الأخضر العالمي، والإنفاق على مشروعات التكيف مع آثار تغير المناخ أو التحول إلى الطاقة الخضراء، يمكن الربط بالعدالة المناخية عبر طرح مجموعة من الأسئلة أهمها هل ستعطي مشاريع التكيف مع آثار تغير المناخ الأولوية للمجتمعات الثرية أو المجتمعات المحرومة تاريخياً أو كليهما؟ إذا استمر الإنفاق على مشروعات التحول الأخضر، فهل ستفيد بنيتها التحتية جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المجتمعات الفقيرة؟ والوظائف أيضاً التي توفرها هذه المشروعات، هل تتوفر للجميع؟ فالإجابة على كل هذه الأسئلة تكشف أوجه العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي.

من المتوقع أن يشهد هذا القرن زيادة هائلة في أعداد "لاجئي المناخ"- وهم الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم بسبب الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والآثار الأخرى للاحترار العالمي والتي حدثت بسبب التغير المناخي مما يستدعي تطبيق مبادئ العدالة المناخية لإنصاف هذه الفئات التي تشكل أعداد مقدرة على مستوى العالم[11].

إن تغير المناخ قضية بيئية إجتماعية إقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على الإنسانية وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الإجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير

أنظر رابط العدالة المناخية كيف تصبح جزءاً من تغطياتنا عن تغير المناخ-شبكة الصحفيين الدوليين/ أحمد شوقي العطار 2022

(11) .https://ijnet.org/ar/story/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AC%D8%B2%D8%A1%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%91%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D8%9F

المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نمواً أو الدول التي كانت مساهمتها قليلة في الإنبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر تضرراً من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة[12]. وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاثة قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي:

- قضية العدالة بين الدول: إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدم عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في التغير المناخي، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا توجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية، فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، ومع ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر.
- قضية العدالة بين الأجيال: مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد إنتهاك للعدالة بين الأجيال[13].
- قضية العدالة الإجتماعية: يشكل تغير المناخ تحدياً صعباً للعدالة الإجتماعية، فالأشخاص ليسوا متساويين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً في الدول النامية "النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الإحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية ..."، لأنها الأقل جاهزية مالياً واقتصادياً لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضرراً من تغير المناخ بسبب إنخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الإقتصادية والزراعة التقليدية[14].

نخلص إلى أن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب أولاً: ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوى المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في إنبعاثات الغازات الدفيئة، ثانياً: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة فالأشخاص الذين كانوا أقل مسؤولية هم من يتحممون العبء الأكبر من الآثار السلبية، ثالثاً: ليس كل الأشخص على قدم المساواة بخصوص المشاركة في عملية صنع القرارات التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف[15].

المبحث الأول: الجهود الدولية والوطنية بخصوص العدالة المناخية والتغير المناخي

يحتوي هذا المبحث على مطلبين حيث يتناول المطلب الأول الإتفاقيات الدولية التي اهتمت بالعدالة المناخية والتغير المناخي، مثل إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتى تعتبر بمثابة الخطوة الأولى في التصدي لمشكلة تغير المناخ. وبروتوكول كيوتو من أجل تعزيز الإستجابة العالمية لتغير المناخ، بالإضافة الى إتفاقية باريس، ثم مؤتمر القمة العالمي 2019م، وقمة المناخ 2021م. أما المطلب الثاني فقد تناول الجهود الوطنية والمحلية للدول والخبراء والسياسيين على المستوى

---

(12) . عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات"، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م، ص34.

(13) . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص71.

(14) . معمر رتيب محمد عبد الحافظ: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، مصر 2008م، ص84.

(15) . حنان كمال، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2020م، ص141.

الوطني، ودورمنظمة البرلمانيين العالمية (غلوب) المعنية بالتشريعات الوطنية بشأن تغير المناخ، من أجل التخفيف من آثار التغير المناخي، والتكيف مع حدة عوامل التغير المناخي ودواعيه، والعمل على خفض إنبعاثات الغازات الضارة.

المطلب الأول: الإتفاقيات الدولية:

تُعد الإتفاقيات الدولية إحدى المصادر الرئيسية للقانون الدولي للبيئة، إضافة للعرف الدولي ومبادئ القوانين العامة التي أقرتها الأمم المتحدة وذلك وفقاً للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[16]. وهي أكثر الوسائل الشائعة لخلق قواعد دولية ملزمة بشأن البيئة، ولذلك فقد حظيت البيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مدينة استكهولم 1972م باهتمام متزايد ومستمر على مختلف المستويات[17]. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هناك العديد من الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي عملت على التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، ومن أمثلة هذه الإتفاقيات والمواثيق إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، وإتفاق باريس. وتهدف الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة في مجموعها إلى الدفع بعجلة العمل المناخي عالمياً إلى الأمام، وإلزام الدول بتقليل إنبعاثات الكربون المسبب الرئيسي للتغيرات المناخية[18].

أولاً: إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: تعد جهود أسرة الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية التي تهدف إلى إنقاذ كوكبنا. ففي عام 1992م، ومن خلال " قمة الأرض" ، أنتجت إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى في التصدي لمشكلة تغير المناخ. واليوم تتمتع هذه الإتفاقية بعضوية شبه عالمية، وصدقت عليها 197 دولة. وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في مارس من العام 1994م، وكان هدفها الرئيسي تثبيت انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار الأنشطة البشرية بالنظام المناخي للأرض. ويقصد بالإتفاقية الإطارية القواعد التي تتضمن مبادئ عامة، وتُعد نوعاً من التوجيهات العامة للأطراف، وليست إلتزامات محددة، حيث يفرغ لهذه الإلتزامات المحددة والجوهرية بروتوكولاً مستقلاً ملحقاً بالاتفاقية لهذه الإلتزامات المحددة والجوهرية. ويرجع السبب في إتباع هذا النهج الى خشية عدم إنضمام الدول للإتفاقية لترددها في أن تلتزم التزاماً كاملاً، لأسباب قد تكون سياسية "إستجابة للرأي العام" أو لرغبتها في أن تعبر عن موقف إيجابي لها في مجال البيئة بصفة عامة[19]. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م تُشكل حجر الزاوية في بنية حماية المناخ في القانون الدولي، فهي الإتفاقية الأولى التي وضعت خصيصاً لمعالجة هذه المشكلة، ومن خلالها تطورت سبل الحماية إلى أن وصلت إلى الحال الذي نحن عليه الآن[20]. ولقد أوردت المادة الثالثة من الإتفاقية الإطارية عدة مبادئ تمثل الدليل الذي يُرشد أطرافها لاتخاذ أي إجراءات تتعلق بتحقيق هذه الإتفاقية وتنفيذ أحكامها، وهذه المبادئ هي: "التنمية المستدامة والإنصاف، والمسئولية المشتركة، ومبدأ الحيطة"[21].

---

[16]. المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[17]. صالح الحداد، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1997م، ص 53.

[18]. Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: https://news.un.org/en/ (23 November 2021.

[19]. د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص21.

[20]. محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، العدد 12، 2007م، ص78

[21]. المادة الثالثة من إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م.

وقد قرر جانب من الفقه أن هذه المبادئ تمثل أكثر من مجرد توجهات لصياغة الإلتزامات في هذه الإتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين الدول في ما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ، وهو ما تأكد عندما اعتمد أطراف بروتوكول كيوتو تلك المبادئ في صياغة أحكامه، مع اعتبارها بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية المعتمدة له. وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن إتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992م تناولت العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف، حيث يشير هذا المبدأ إلى العدل ومفاهيم أخرى مشابهة هي: حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية، ويرجع بعض الفقه الفضل في إبرام الإتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ، عندما قرر أن العديد من الدول المتقدمة تتردد كثيراً، وقد لا تتقبل فرض أي إلتزامات ربما تؤدي إلى إعاقة التنمية الإقتصادية لديها، إلا أنه في سياق الحماية القانونية للمناخ، ونتيجة لإعمال مبدأ الإنصاف لم يتم الإلتفات إلى هذا الصعوبات، ودُفعت هذه الدول للمشاركة في محاولة للتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه الحماية. وتتميز اتفاقية المناخ عن غيرها من إتفاقيات البيئة بأنه تم وصفها بالإطارية لبيان أنها تُعد بمثابة الخطوة الأولى في هذا المجال، وأنها لن تلزم الأطراف فيها بصورة محددة، من أجل التغلب على اعتراض العديد من الدول، علاوة على أنه قد روعي فيها أن تكون مسئوليات الدول الأطراف -متنوعة- تبعاً لدرجة تقدم الدولة[22]. كما أن الإتفاقية إستثنت الدول النامية صراحة من تحمل أي التزامات تتعلق بتخفيض الإنبعاثات، واستخدامها لصيغ ميسرة تبين الإلتزامات القليلة التي فرضت على تلك الدول، مما يظهر عدالة الإتفاقية الإطارية في بيان حاجات تلك الدول النامية التي تفتقر إلى المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا[23].

وقد أوصت الإتفاقية الإطارية بما يلي[24]:

- تحديد وتعزيز الإجراءات التي تحد من انبعاثات الكربون وفي الوقت نفسه تخفيض تلوث الهواء، من خلال إدراج التزامات محددة تقضي بالحد من انبعاثات ملوثات المناخ.
- إزالة الحواجز التي تعترض سبيل الإستثمار في التكيف مع آثار تغير المناخ من النواحي الصحية، مع التركيز على النظم الصحية القادرة على الصمود، ومرافق الرعاية الصحية الذكية مناخياً.
- التواصل مع الأوساط الصحية والمجتمع المدني والمهنين الصحيين، لمساعدتهم على التعبئة الجماعية لتعزيز العمل المناخي والمنافع الصحية المشتركة.
- تعزيز دور المدن والحكومات في العمل المناخي المفيد للصحة، في إطار إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.
- رصد التقدم المحرز في مجال الصحة نتيجة للأعمال المناخية والإبلاغ عنه رسمياً في إطار عمليات تصريف الشؤون المناخية والصحية العالمية وأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.
- إدراج الآثار الصحية المترتبة على تدابير التخفيف والتكيف في السياسة الإقتصادية والمالية.

ثانياً: بروتوكول كيوتو: بحلول عام 1995، بدأت البلدان مفاوضات من أجل تعزيز الإستجابة العالمية لتغير المناخ، وبعد ذلك بعامين، أعتمد بروتوكول كيوتو لعام 1997م في اليابان كإضافة مهمة في مجال حماية المناخ[25]. يُعد إتفاق كيوتو أول إتفاق ملزم لكل الدول بشأن تخفيض تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحد من إلحاق الضرر بالنظام المناخي للأرض، حيث تنص المادة الثالثة/الفقرة السادسة من البروتوكول على " التشجيع على إدخال إصلاحات مناسبة في

---

[22] . د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، مرجع سابق، ص21.

[23] . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي- تغير المناخ – التحديات والمواجهة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013م، ص159.

[24] . عبد الله أحمد الخليفة، آثار التغير المناخي، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة جوبا، 2006م، ص71.

[25] . د.أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م، ط1، ص188.

القطاعات ذات الصلة بهدف تعزيز السياسات والتدابير التي تحد أو تخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة "[26]. ويميز البروتوكول بين الإلتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، إستناداً إلى المبدأ الذي نصت عليه الإتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسؤولية تبعاً لظروف ودرجة تقدم الدولة، والذي حمل الدول المتقدمة المسؤولية الأكبر عن إنبعاث الغازات الضارة في الجو[27]. وقانونياً يلزم بروتوكول كيوتو الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الإنبعاثات. وقد بدأت فترة الإلتزام الأولى للبروتوكول في عام 2008 وانتهت في عام 2012. وبدأت فترة الإلتزام الثانية في 1 يناير 2013 وانتهت في عام 2020. ويوجد الآن 197 طرفاً في الإتفاقية و 192 طرفاً في بروتوكول كيوتو. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الإلتزامات يمكن إجمالها على النحو التالي[28]:

- المجموعة الأولى: عبارة عن عدد من الإلتزامات العامة، والتي تتكفل بها جميع دول الأعضاء.
- المجموعة الثانية: وتتحملها الدول المتقدمة عن الدول النامية، وهي كالتالي:

1- قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة.
2- المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد كمستودع لهذه الغازات.
3- إقامة بحوث لدراسة نسب إنبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، سواء كانت إقتصادية أم إجتماعية.
4- التعاون في مجالات التعليم لبرامج التدريب والتوعية في مجال تغير المناخ.
5- العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.
6- تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.
7- تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية في مجال مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي.

وإذا اطلعنا على بروتوكول كيوتو نجد أنه لم ينص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، ولكن يجب أن نشير إلى أن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه إجتماع الأطراف ببروتوكول كيوتو، وجه بأنه على الأطراف عند اتخاذها لإجراءاتها لتحقيق غرض آلية التنمية النظيفة، يتوجب عليها أن تسترشد بالمادة (3) من الإتفاقية الإطارية، والتى تتضمن وجوب تطبيق مبدأ الإنصاف وآلية التنمية النظيفة، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك عدم الإضرار بحق الدول النامية في التنمية بأي شكل من الأشكال[29].

ثالثاً: إتفاقية باريس: عُقد المؤتمر الحادي والعشرين المعروف بمؤتمر مناخ الأرض في باريس عام 2015م لإعلان الإتفاق الدولي بشأن تغير المناخ. توصل الأطراف في مؤتمر باريس عام 2015م إلى إتفاقية تاريخية لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتكثيف الإجراءات والإستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون. ويستند إتفاق باريس على الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، ولأول مرة تنتبه جميع الدول إلى ضرورة بذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك. وعلى هذا النحو، فإن الإتفاق يرسم مساراً جديداً في جهود المحافظة على سلامة المناخ العالمي. إن الهدف الرئيسي لإتفاق باريس هو تعزيز الإستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على إرتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من 2% فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من إرتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى 1.5 درجة مئوية. وبمناسبة يوم الأرض الذي يحتفل به في 22 أبريل 2016، وقع 175 زعيماً من قادة العالم

---

[26] . المادة الثالثة الفقرة السادسة من بروتوكول كيوتو 1997م.

[27] . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019م، ط1، ص188.

[28] . د. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي، 2015م، ص15.

[29] . معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م، ص11.

إتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. حيث كان هذا أكبر عدد من البلدان توقع على إتفاق دولي في يوم واحد من أي وقت مضى حتى الآن. وهناك الآن 191 دولة قد انضمت إلى إتفاقية باريس. إن تطبيق هذه الإتفاقية سيعكس مبدأ العدالة ومبدأ المسئولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة التباين بين الدول المرتبطة باختلاف الإمكانيات والمسؤولية[30].

يمكن أن يؤدي تحقيق أهداف إتفاق باريس إلى إنقاذ حياة نحو مليون شخص سنوياً في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050م من خلال خفض تلوث الهواء وحده. إذ تشير أحدث تقديرات كبار الخبراء إلى أن قيمة المكاسب الصحية التي سيحققها العمل المناخي ستقارب ضعف تكلفة سياسات التخفيف على المستوى العالمي، بل إن معدل الفائدة إلى التكلفة أعلى في بلدان مثل الصين والهند. ويتسبب التعرض لتلوث الهواء في وقوع 7 ملايين حالة وفاة في العالم كل عام، ويكبد خسائر تشكل خَصماً على الإنسانية تقدر بـ 5.11 ترليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي[31]. وفي البلدان الخمسة عشرة التي تطلق معظم إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، تفيد التقديرات أن الآثار الصحية لتلوث الهواء تكلف أكثر من 4% من ناتجها المحلي الإجمالي. أما الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف إتفاق باريس، فستكلف حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يقول الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: "ربما يكون إتفاق باريس هو أقوى إتفاق يتعلق بالصحة جرى التوصل إليه في هذا القرن". ويضيف قائلاً: "ثمة بينات واضحة على أن تغير المناخ قد بدأ بالفعل في تأثيره الخطير على حياة الإنسان وصحته. إذ إنه يهدد العناصر الأساسية التي نحتاج إليها جميعا كي نحيا حياة موفورة الصحة - أي الهواء النظيف والمياه الصالحة للشرب والمأوى الآمن- ومن شأنه أن يقوض ما حققته عقود من التقدم في مجال الصحة على الصعيد العالمي". وليس من شأن التحول إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون الذي يوجه به إتفاق باريس أن يُحسن جودة الهواء فحسب، بل إن من شأنه كذلك أن يوفر فرصاً إضافية لتحقيق فوائد صحية فورية. فعلى سبيل المثال، من شأنه طرح خيارات تنقل تنطوي على ممارسة النشاط، مثل ركوب الدراجات الهوائية، الذي يساعد على زيادة النشاط البدني والوقاية من الأمراض من قبيل السكري والسرطان وأمراض القلب[32].

وفقًا للمادة 28، يجوز لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية، بإشعار خطي في أي وقت بعد ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى ذلك الطرف، ويسري أي انسحاب على هذا الوجه لدى انقضاء سنة واحدة من تاريخ استلام إشعار الانسحاب، يعتبر أي طرف ينسحب من الاتفاقية منسحباً أيضاً من أي بروتوكول يكون طرفاً فيه[33].

رابعاً: مؤتمر القمة المعني بالمناخ 2019 م : في 23 سبتمبر/أيلول 2019، عقد الأمين العام أنطونيو غوتيريش قمة المناخ لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل دعم العملية المتعددة الأطراف وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخي. وقام بتعين لويس ألفونسو دي ألبا، الدبلوماسي المكسيكي السابق، مبعوثه الخاص لقيادة القمة. وقد تبنت القمة موجهات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ممثلة في المادة الاولى التي تنص على "مساواة جميع الناس في الثروة والحقوق والحريات"، والمادة 28 التي تنص على " لجميع الناس حق التمتع بنظام اجتماعي دولي يمكن ان تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان"[34]. وركزت القمة على القطاعات الرئيسة التي من الممكن أن تحقق الفرق الأكبر - كالصناعات

---

[30] . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق.

[31] . معين حداد، التغير المناخي، الإحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي، مرجع سابق، ص97.

[32] . . أحمد خالد الحسين، الحماية الدولية من التلوث، رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة أم درمان الإسلامية، 2013م، ص119

[33] . المادة (28) من اتفاقية باريس 2015م.

[34] . المادتين (1) و (28) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.

الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخي. وقدم قادة العالم تقارير عما يقومون به وما الذي يعتزمون فعله عندما يجتمعون في عام 2020 في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ حيث من الممكن تجديد الإلتزامات وزيادتها. وفي ختام القمة، قال الأمين العام: "لقد قدمتم دفعة قوية لحشد الزخم وتعزيز التعاون ورفع سقف الطموحات. ولكن يبقى لدينا شوطاً كبيراً لنقطعه، وإننا بحاجة إلى المزيد من الخطط الملموسة، وطموحات أكبر من البلدان وشراكات أوسع. كما نحتاج إلى الدعم من كافة المؤسسات المالية، العامة والخاصة، وأن نختار الإستثمار في الإقتصاد الأخضر من الآن وصاعداً[35]."

خامساً: قمة المناخ 2021م: تعد قمة المناخ بقيادة الولايات المتحدة 2021م، برئاسة الرئيس جو بايدن، الفرصة الأولى لإعادة الولايات المتحدة إلى طاولة المناخ بعد أربع سنوات من الإنكار الأمريكي. وقد حققت هذه القمة، التي جمعت 40 من قادة العالم، بعض الإنجازات المثيرة للإعجاب. حيث أن الرئيس بايدن ألزم الولايات المتحدة بخفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري إلى النصف بحلول عام 2030م، مقارنة بمستويات عام 2005م. كما رفعت كندا واليابان والمملكة المتحدة أهدافها، حيث وعدت المملكة المتحدة بتخفيض بنسبة 78% عن مستويات عام 1990م بحلول عام 2035م، في حين تهدف اليابان إلى خفض الإنبعاثات بنسبة 46% بحلول عام 2030م، واقترحت كندا خفضاً بنسبة 40-45% عن مستويات عام 2005 بحلول عام 2030م. وتعهد الإتحاد الأوروبي بخفض الإنبعاثات بنسبة 55% عن مستويات عام 1990م بحلول عام 2030م. وتعهدت كل هذه الدول بالوصول إلى مستوى "صفر إنبعاثات" بحلول عام 2050م. وتُعد هذه التحركات مهمة إذا ما طُبِّقت على أرض الواقع، لكن القمة شهدت أيضاً بعض خيبات الأمل بسبب إفتقار رئيس الوزراء الأسترالي إلى الإلتزام الواضح برفع الأهداف أو خفض إنتاج الفحم. ومع ذلك، فمع إبتعاد بعض أكبر عملاء الفحم الأسترالي في آسيا، مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية عن تداول الفحم، لن تجد أستراليا مكاناً تذهب إليه إذا لم تخفض إنتاجها من الفحم قريباً بما يتماشى مع الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، قدمت الصين، أكبر مصدر لإنبعاث الكربون في العالم، والهند، ثالث أكبر مصدر لإنبعاث الكربون في العالم، وروسيا، رابع أكبر مصدر لإنبعاثات الكربون في العالم، وعوداً غامضة من دون تقديم تعهدات جديدة أو أهدافاً محددة[36].

المطلب الثاني: الجهود الوطنية:

لازالت مواجهة التغير المناخي أمراً ممكناً. فبعد إجماع العلماء على حقيقة وتأثير التغيّر المناخي، قام الخبراء والسياسيين بتطوير مجموعة من الحلول لمواجهة التغير المناخي. تندرج هذه الحلول تحت فئتين رئيسيتين وهما: التخفيف من حدة التغير المناخي، ويهدف الخبراء هنا إلى إبطاء معدّل التغير المناخي عبر خفض معدلات انبعاثات الغازات الضارة. والفئة الثانية هي التكيّف، والتي يهدف بها الخبراء إلى إنشاء تجهيزات متقدمة للمساعدة على التكيّف مع آثار التغيّر المناخي. في الواقع نحن في أشد الحاجة إلى المضي قدماً في الطريقين، مع ضرورة إقناع المجتمعات بإحداث طفرة وتغيير كبيرين في أسلوب الحياة، بالإضافة إلى حثهم على إعادة تقييم علاقتهم المباشرة ببيئتهم العمرانية المحيطة.

في الواقع هذه الجهود المحلية والدولية لها أهمية كبيرة في مكافحة مشكلة التغيّر المناخي. إلا أن هناك مجموعة من المؤسسات، ربما لها نفس القدر من الأهمية أو حتى أكبر في حل مشكلة التغيّر المناخي، وهي الإدارات المحلّية. فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم الإدارات المحلية (المحلّيات) بما يقرب من 70% من الإجراءات اللازمة للحد من أضرار التغير المناخي، و90% من الإجراءات اللازمة لمساعدة المواطنين على التكيّف علي الآثار المترتبة عليه. هذه الإحصائية قد تبدو مفاجئة بعض الشيء في ظل حديثنا عن الجهود الدولية لمكافحة التغيّر المناخي، والتي عادة ما يشارك فيها ممثلون عن الحكومات المحلية بالأساس. ولكن على الجانب الآخر، هذه البيانات منطقية للغاية، حيث أن من مهام الإدارات المحلية

---

[35] . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق ص207.

[36] .Joseph Maya, Enviromental Justice and climate change, Journal of Enviromental education, 2021, p.107.

التقليدية: التخطيط والتصميم للمجتمعات الحضرية، وتنفيذ وسائل النقل وتخطيط إستخدام الأراضي، وإنشاء وإصلاح البنية التحتية، والرقابة التنظيمية وتطبيق القوانين وتوفير الخدمات. هذه الوظائف تجعل الإدارة المحلية تتربع على الخطوط الأمامية لأي جهود في مكافحة التغير المناخي[37].

وقد أدركت الكثير من الدول أن الإدارة المحلية هي خط الدفاع الأول في قضية التغير المناخي، ولذا طورت هذه الدول سياسات محلية بهدف تعزيز جهود هذه الإدارات. ففي السويد تُلقى مسؤولية التخطيط الحضري والتخفيف من وطأة التغير المناخي على عاتق المجالس المحلية، أما الحكومة المركزية، فتكون مسؤولة عن إصدار التوجهات السياسية العامة للإدارات المحلية. كما تحصل المجالس المحلية على دعماً مادياً وفنياً كبيرين من الحكومة المركزية حتى تتمكن من تنفيذ خططها في مكافحة التغير المناخي. كما تقوم الحكومة المركزية بإنشاء برنامج إستثماري للطقس من أجل دعم تنفيذ برامج مكافحة التغير المناخي في البلدان المختلفة. وفي إطار هذا البرنامج تتنافس المجالس المحلية على تأمين منح من الحكومة المركزية، عبر تجهيز إستراتيجيات محلية للتكيّف مع مشكلة التغيّر المناخي.[38]

وفي فنلندا تم تطوير آليات مؤسسية مشابهة لدعم المدن والأقاليم التي تطور برامج مناخية مصممة خصيصاً للأوضاع المحلية. كما تقوم المراكز البيئية على المستويات الإقليمية بإنشاء ومتابعة قواعد البيانات البيئية. وهذه المراكز تقوم كذلك بوضع الإعتبارات البيئية نصب أعينها أثناء عمليات التخطيط الحضري، والتخطيط لإستخدام الأراضي، والتخطيط العمراني وتشريع قوانين البناء. كما تضطلع هذه المراكز البيئية الإقليمية بنشر الوعي الثقافي والتعليمي بين المواطنين. أما في اليابان فتقوم الحكومة المركزية بتشريع السياسات البيئية والسياسات المرتبطة بالطاقة. وتقوم الحكومة ببسط سلطتها على مؤسسات الإدارة المحلية، ورؤساء البلديات، والمجالس البلدية. والتي عادة ما تكون مستقلّة فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بمشكلة التغير المناخي. أما الحكومة المركزية فتعمل على تنفيذ البرامج الصديقة للبيئة في المناطق الحضرية بالتنسيق مع الإدارات المحلية، لتعزيز دور الإدارات الإيجابي على البيئة.[39] وفي المملكة العربية السعودية تعتبر هذه البلدان نماذج في كيفية تعزيز دور الإدارات المحلية في مكافحة مشكلة التغير المناخي. وبشكل عام تنحصر مهام الإدارات المحلية في المملكة في نطاقين رئيسيين: المجالس البلدية، وتشترك معها هيئات التطوير والفروع الوزارية في تطوير المناطق الحضرية، بما في ذلك التنمية، والتخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات. والمجالس الإقليمية والمحلية التي تقوم بتقديم توصيات سياسية ومراجعة الخطط والميزانيات المقدمة على المستويات المحلية، وتقسيم السلطات والمسؤوليات بهذه الطريقة يخلق فرصاً لكل الأجهزة الحكومية على كل المستويات لزيادة دورها في حل مشكلة التغير المناخي. وتقترح النماذج المطبّقة في الدول الأخرى أن نبدأ باستعراض البيئة الحضرية والتغير المناخي وفقاً لتأثيرهما على بعضهما البعض. وهذا المنظور سيجعل ممارسات التخطيط الحضري أكثر تكاملاً وشمولاً في التعامل مع الآثار البيئية المحتملة مثل التخطيط لإستخدامات الأراضي، وتصميم وسائل النقل، وإدارة موارد المياه، والتنمية الخضراء الصديقة للبيئة، والصحة العامة وتقديم الخدمات. وهناك فرصة كبيرة للمحليات لتشارك في زيادة الوعي العام بمشكلة التغير المناخي، ومحاولة التأقلم معها، بالإضافة إلى إمكانية تقديم يد العون للمجتمعات في قضية التأقلم مع أساليب الحياة الموفرة للطاقة، وخفض الإنبعاثات الكربونية على المستوى الأسري.[40]

---

[37] .. كلود فوسلر، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة- ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة،2001م، ص72

[38] . حاتم عبدالله الخليفة، الآثار البيئية للتلوث الجوي، رسالة ماجستير- كلية القانون جامعة جوبا، 2009، ص109.

[39] . أحمد خالد الحسين، الحماية الدولية من التلوث، مرجع سابق، ص136.

[40] . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي- تغير المناخ – التحديات والمواجهة، مرجع سابق، ص187.

درس آخر هام يمكننا إستنتاجه من تجربة البلدان المذكورة أعلاه، هو أن تعزيز دور الجهود المحلية لا يعني نقل عبء مواجهة مشكلة التغير المناخي من المستوى المركزي للمستويات المحلية. ففي الواقع طريقة عمل الإدارة المركزية هي أمر حيوي وضروري لتعزيز ودعم دور الإدارات المحلية. وهناك عدة أدوات فعالة تستخدمها الإدارات المركزية لتعزيز الجهود المحلية مثل التنافس بين المحليات، حيث إن خلق أجواء تنافسية بين المحليات يمكن أن يكون حافزاً رئيسياً في حل مشكلة التغير المناخي.

منظمة البرلمانيين (غلوب) المعنية بالتشريعات الوطنية بشأن تغير المناخ: تقوم منظمة البرلمانيين العالمية (غلوب) المعنية بالتشريع بشأن تغير المناخ بتوفير مراجعة سنوية موثوقة وشاملة للقوانين المتعلقة بتغير المناخ. إن أهداف منظمة البرلمانيين العالمية (غلوب) المعنية بالتشريع بشأن تغير المناخ تعتمد على ثلاثة أهداف هي: أولاً السعى إلى دعم المشرعين في تحسين التشريعات المتعلقة بالمناخ من خلال تقديم ملخص مفصل للتشريعات القائمة لتحديد أفضل الممارسات والمساعدة في التعلم من الأقران. ثانياً تعمل على توثيق التقدم الواسع الذي تم إحرازه حول التشريعات الخاصة بتغير المناخ على المستوى المحلي في كل من البلدان الصناعية والنامية من أجل توفير الزخم الإيجابي للمفاوضات الدولية. وثالثاً تسليط الضوء على الدور الأساسي للمشرعين في أي إستراتيجية فعالة لمعالجة تغير المناخ. وتوضح المنظمة أن التشريعات الخاصة بتغير المناخ مصطلح شامل يتعلق بشأن المناخ وتخفيف آثار تغير المناخ، مثل تلك التي تتطلب خفض إنبعاثات الكربون، وتلك التي تضع أهداف بشأن الطاقة المتجددة والكفاءة في إستخدام الطاقة[41]. وينطوي على تعميم تغير المناخ إلى جميع جوانب التنمية والتخطيط الوطني، وبذلك، يعالج العديد من مجالات السياسة العامة. وهذا يتطلب قدرة واستعداداً من جانب صانعي القوانين للتشريع على المدى المتوسط والبعيد. وتعتبر التشريعات بمثابة أساس موحد وشامل لسياسة تغير المناخ، كما تعتبر التشريعات مهمّة في وضع الخطوط العريضة الأساسية لسياسة البلاد الخاصة بالمناخ ووضع أهداف وطنية واضحة على المدى الطويل لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. كما أنّها ضرورية أيضاً لإبلاغ المانحين والمستثمرين المحتملين بأن البلد ملتزم بتحقيق أهداف وغايات معينة.

إنّ السياسة الوطنية بشأن تغير المناخ في كل بلدان العالم هي إستجابة سياسة إستراتيجية لتغير المناخ مع أهداف تعزيز خفض الكربون ومسار التنمية الإقتصادية ذات النمو المرتفع، وبناء مجتمع يتسم بالمرونة في مواجهة تغير المناخ وتحدياته، من خلال تحقيق الأهداف المحددة والمتعلقة بالتنمية الإقتصادية والأمن الغذائي، وما يتعلق بالطاقة والزراعة والمياه والمناطق الساحلية والغابات واستخدام الأراضي والنقل، ولمواجهة هذه التحديات تتضمن التشريعات أهدافاً محددة في مجالات التكيف مع تغير المناخ. ونرى أن البرلمانيين في وضع يؤهلهم لإتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، ويجعلهم يتوصلون إلى نتائج تشتد الحاجة إليها لاسيما المتعلقة بالتشريع والتمثيل والرقابة بشأن تغير المناخ كما يمكن للبرلمانيين تسهيل العمل البرلماني بشأن تغير المناخ من خلال توحيد الجهود مع أقرانهم في المجموعات السياسية، وهذا ما يمنحهم موقفاً تفاوضياً أقوى بكثير عند الضغط لتقديم مقترحات أو دعوة الوزراء والمسؤولين الحكوميين. فالمبادرات أو المشاريع التي يتم طرحها عبر المجموعات السياسية تكون أقل عرضة للرفض في أعقاب الإنتخابات أو التغيير في القيادة، إذ أنها ترتكز على دعم سياسي واسع النطاق.

المبحث الثاني : تداعيات التغيرات المناخية و أثرها على حقوق الإنسان

يحتوي هذا المبحث على مطلبين الأول يتناول تداعيات التغير المناخي كمشلة عالمية طويلة الأجل وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ووسائل الحد من أسباب تغير المناخ، والتخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ. أما

[41] . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (تغير المناخ – التحديات والمواجهة)، المرجع سابق، ص206.

المطلب الثاني فقد تناول أثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان موضحاً جهود مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الحد من آثار الغيرات المناخية على حقوق الإنسان.

المطلب الأول: تداعيات التغير المناخي :

يُعد التغير المناخي "Climate Change" واحداً من أبرز التحديات التي تواجه إنسان القرن الحادي والعشرين، وهي مُشكلة عالمية طويلة الأجلِ، تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجية. ولقد أصبحت ظاهرة التغير المناخي مشكلة عالمية تهم جميع دول العالم، وبالتالي فهي أصبحت تمثل تحدياً خطيراً يواجه البشرية جمعاء، ويؤدي تسارع وتيرة التغيرات المناخية إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، ولتصور مدى خطورة هذه التغيرات يكفي أن نُشير إلى الدراسات التي تؤكد أنها تودي بحياة 150 ألف شخص سنوياً، كما تتوقع إنقراض حوالي 20 في المائة من أنواع الأحياء البرية مع حلول عام 2050م[42]. لقد أصبح التغير المناخي واحداً من أهم المشاكل التي تؤرق المجتمعات على المستوى الدولي، الوطني والمحلي في العقود الأخيرة. حيث أجمع العلماء على أن زيادة درجات الحرارة والتغيرات المناخية المفاجئة لها مخاطر فورية، وأخرى على المدى الطويل على التكوين البيئي والعمراني للمجتمعات، وللمواطنين على حد سواء. وتشير الدلائل إلى أن الأسباب الرئيسية التي أدت لهذا التغير البيئي هي الاستهلاك المكثف للوقود بأنواعه، والتمدد الحضري، وإزالة الغابات وإساءة إستخدام الأراضي[43]. ومن المظاهر التي نراها بشكل شبه دائم لهذا التغير البيئي هي العواصف الشديدة والجفاف والفيضانات والأمطار الكثيفة. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن مليارات البشر يتأثرون سلباً بهذه الظواهر الناتجة عن التغير المناخي. ومشاكل التغيير المناخي تتعاظم في المدن بالطبع، مع زيادة معدلات التحضر بسرعة كبيرة مما أدى إلى خلق طلب غير مسبوق على إستهلاك الطاقة في المناطق الحضرية. فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجمعات البشرية، تغطي المدن 2% من مساحة سطح الأرض فقط، ومع ذلك، تستهلك 78% من الطاقة العالمية نظراً لكونها مراكز للنشاطات الثقافية والاجتماعية. كما يصدر من المدن كمتوسط أكثر من 60% من إنبعاثات غاز ثاني أكسد الكربون، بالإضافة لغازات أخرى تتسبب في تفاقم مشكلة الإحتباس الحراري، الأمر الذي يؤدي بالطبع إلى زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية بشكل عام، وبالتالي تزايد الآثار السلبية لمشكلة التغير المناخي[44]. كما يمكن للتغير المناخي التأثير بصورة مأساوية على تدمير البيئة، على سبيل المثال فإن الظروف الجدبة ربما تتسبب في إنهيار الغابات المطيرة. والتغير المناخي يتميز بنطاق واسع من المخاطر على صحة الأشخاص وهي مخاطر سوف تزداد في العقود القادمة، في حالة إستمرار تغير المناخ في مساره الحالي. وتتضمن الفئات الثلاث الأساسية للمخاطر الصحية التأثير المباشر على سبيل المثال الموجات الساخنة، وتلوث الهواء على نطاق واسع والكوارث الجوية الطبيعية. ثم التأثيرات التي تحدث نتيجة للتغيرات المناخية المتعلقة بالنظم والعلاقات البيئية على سبيل المثال المحاصيل الزراعية والناموس وعلم البيئة والإنتاج البحري. بالإضافة الى التوابع الأكثر إنتشاراً (غير المباشرة) المرتبطة بالإفقار والنزوح والصراع على الموارد على سبيل المثال المياه ومشكلات الصحة العقلية التالية للكوارث[45].

وبناءاً على ذلك فإن التغير المناخي يقلل أو يعوق التقدم العالمي تجاه تقليل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والوفيات الناتجة عن الأمراض المعدية وانتشارها. كما يعمل على زيادة حدة المشكلات الصحية الموجودة بالمناطق

---

(42) . فيصل الشريفي، التغيُّرات المناخية، أسباب معروفة وحلول مطروحة، مجلة حماة الوطن، يونيو 2022م، ص37.

(43) . معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر 2008م، ص23.

(44) . رضوان أحمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة،1998م، ص116.

(45) . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (تغير المناخ – التحديات والمواجهة)، المرجع سابق، ص225.

الفقيرة. إن لحالات تنوع الثروات المعاصرة العديد من التاثيرات العكسية على صحة الأشخاص الفقراء بالدول النامية والتى من المحتمل أن تتضاعف خلال الضغوط الإضافية للتغير المناخي، ومن ثم فإن المناخ المتغير يؤثر سلباً على الهواء والماء النقي والطعام الكافي، والعوائق الطبيعية لعوامل العدوى المرضية والمأوى المناسب والآمن. فالمناخ الحار والمتغير يؤدي إلى ثلوث الهواء، وزيادة تكرار الحوادث المرتبطة بالطقس المتطرف. حيث يزيد من معدلات ونطاقات نقل الأمراض المعدية من خلال الماء غير النظيف والطعام الملوث[46].

إن التغيرات التي تطرأ على درجات الحرارة وسقوط الأمطار الموسمية تعرض الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق من البلدان الأقل تطوراً للخطر، وذلك يؤثر على حياة الأطفال ونموهم، والصحة العامة والقدرة الوظيفية للبالغين. ومع استمرار تزايد إرتفاع الحرارة، فإن خطورة الكوارث المرتبطة بالطقس ستزداد، ويبدو أن هذا قد حدث بالفعل في عدد من المناطق حول العالم خلال العقود الماضية. ونتيجة لذلك وعلى فإن ظاهرة الإحتباس الحراري العالمي بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على موارد الطعام والماء، يمكن بصورة غير مباشرة أن تزيد من نطاق نتائج الحالة الصحية العكسية بما في ذلك سوء التغذية والإسهال وإصابات والوعاء القلبي وأمراض الجهاز التنفسي والأمراض المنقولة عن طريق الماء والحشرات. كما يؤدي تغير المناخ إلى نزوح الأفراد من خلال العديد من الطرق وأكثرها وضوحاً، ومأساوية، ما يكون بسبب زيادة عدد وخطورة الكوارث المتعلقة بالطقس، والتي تدمر المنازل والمساكن مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مأوى أو أماكن للعيش بمكان آخر[47]. إن ظاهرة البداية البطيئة التي تتضمن تأثيرات التغير المناخي مثل التصحر وارتفاع منسوب البحار يؤدي تدريجياً إلى تدمير أسباب المعيشة وتجبر المجتمعات على التخلي عن أوطانها التقليدية لتذهب إلى بيئات أكثر ملاءمة. والأحداث البيئية المتطرفة يتم النظر إليها بصورة متزايدة باعتبارها السبب الرئيسي للهجرة عبر العالم. فطبقاً لمركز مراقبة النزوح الداخلي Internal Displacement Monitoring Centre، فإن أكثر من 42 مليون شخص نزحوا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال عامي 2010 و2011، ومعظم هؤلاء الأفراد أجبروا على ترك منازلهم، وفي النهاية عادوا عندما تحسنت الظروف، ولكن عدداً غير محدد أصبح في عداد المهاجرين، وهذا داخل بلادهم في العادة، إلا أن هناك أيضاً من هاجروا عبر الحدود القومية. ومن أجل تقليل الهجرات الإجبارية بسبب سوء الأوضاع البيئية وتعزيز عودة المجتمعات المعرضة للمخاطر، يجب على الحكومات أن تتبنى سياسات وتضخ موارد التمويل من أجل توفير الحماية الإجتماعية وتنمية أسباب المعيشة وتطوير البنية التحتية الحضرية الأساسية وإدارة مخاطر الكوارث[48]. ورغم الجهود التي تبذل للتأكيد على إمكانية بقاء الأفراد في المناطق التي يعيشون فيها، فمن المهم أيضاً إدراك أن الهجرة يمكن أن تكون هي الأخرى طريقة للأفراد للتأقلم مع التغيرات البيئية. ولدى التغير المناخي القدرة على زيادة حدة مظاهر التوتر القائمة أو خلق توترات جديدة حيث يعدّ أداة مضاعفة للتهديدات. بل ربما يمثل عاملاً محفزاً للصراع العنيف ومصدراً لتهديد الأمن العالمي. لقد عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشته الأولى على الإطلاق حول التغير المناخي عام 2007م، حيث كانت الروابط بين التغير المناخي والأمن موضوعاً للعديد من التقارير عالية الأهمية منذ عام 2007م من قبل رموز أمنية رائدة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي. كما تنظر مجموعة G77 المؤلفة من الدول النامية إلى التغير المناخي باعتباره تهديداً أمنياً كبيراً يتوقع أن يضرب الدول النامية على وجه التحديد بقوة[49]. وتعدّ الروابط بين تأثير الإنسان على التغير المناخي

---

(46) . سامي احمد عابدين، مبدأ التراث المشترك للإنسانية، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، القاهرة 1986م، ص 129.

(47) . أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى،1997م، ص101.

(48) . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي- تغير المناخ – التحديات والمواجهة، مرجع سابق، ص228.

(49) . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، 191.

وتهديد العنف والصراع المسلح مهمة على وجه الخصوص نظراً لأن الظروف العديدة المسببة لعدم الإستقرار تتأثر هي الأخرى بذلك تلقائياً.

في عام 1972م، إجتمع العالم في المؤتمر المعني بالبيئة الإنسانية التاريخي في مدينة ستوكهولم السويدية أول مرة حيث تم الإعتراف بالبيئة باعتبارها قضية عالمية ملحة. وقد مهد المؤتمر الطريق لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة المصمم لرصد حالة البيئة، وتنسيق الإستجابة للتحديات البيئية في العالم. تقول إنقر أندرسون، خبيرة البيئة والإقتصاد التي ترأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة "لقد تأسس برنامجنا عام 1972م، لقد بلغنا الخمسين سنة - لطالما كنا الضمير البيئي للعالم، نقدم العلم، نحكي قصة الكوكب، نحن المناصر العالمي، نعمل على قانون البيئة، إننا ذلك النسيج الذي ترى فيه الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك إتفاقية المناخ، نتعامل مع التمويل والأعمال". وتزامنا مع احتفال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمرور خمسين عاماً من الدبلوماسية البيئية، تتحدث أندرسون عن أهمية العدالة المناخية والتحولات التي نحتاج إلى إجرائها بينما يتحرك العالم نحو مستقبل يتسم بالقدرة على تحمل التغيرات المناخية وخفض الإنبعاثات الضارة[50].

ووفقاً لأحدث تقرير مناخي صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 1988م، يتسبب تغير المناخ في اضطراب خطير وواسع النطاق في الطبيعة ويؤثر على حياة مليارات الأشخاص حول العالم، على الرغم من الجهود المبذولة للحد من المخاطر. اليوم يعيش ما يقرب من نصف البشرية في منطقة خطر، لقد عرّضت الظواهر المناخية المتطرفة الملايين من الناس لإنعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والجزر الصغيرة والقطب الشمالي، وهي الأماكن التي لم تساهم إلا قليلاً في تغير المناخ. وتؤكد الدراسات البيئية أنه عندما يكون هناك تأثيرات مناخية - ومحاصيل لم تعد كافية لإعالة الناس هناك، سترى إنهياراً بيئياً داخلياً. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إنهيار مجتمعي، كما يمكن أن يؤدي إلى الإجرام أو الهجرة الخارجية أو الصراع الداخلي، فالعدالة جزء أساسي من المناقشة البيئية. فعندما نعلم أن واحداً من كل ثلاثة مواطنين أفارقة يواجه شُحّ المياه، فإننا نفهم عدم المساواة المناخية، ثم نفهم أن هؤلاء الأشخاص الذين هم جيراني هنا في نيروبي ينتجون إنبعاثات منخفضة للغاية من ثاني أكسيد الكربون. كذلك عندما نسافر إلى جزر المحيط الهادئ، سندرك بشكل واضح الظلم الناجم عن ذلك كله. إننا سنشعر جميعاً بهذا العبء الأكبر، كل ما في الأمر أن البعض يشعر بذلك عاجلاً وبشكل أصعب من الآخرين[51]. ويفيد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الموسوم بـتقرير فجوة الإنتاج بأنه على الرغم من الطموحات المناخية المتزايدة والتزامات الصافي الصفري، لا تزال الحكومات تخطط لإنتاج أكثر من ضعف كمية الوقود الأحفوري المتسقة مع الحد من ظاهرة الإحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2030. ومع تفاقم تأثيرات المناخ، سيكون توسيع نطاق الإستثمارات في القدرة على تحمل التغيرات المناخية ضرورياً للبقاء. في الوقت نفسه يعد التخلص من الوقود الأحفوري أو "الهيدروكربونات" أمراً أساسياً من أجل كوكب صحي. إننا عندما ندعم الهيدروكربونات، فإننا لم نفهم أن تكاليف هذا الدعم أعلى بكثير من الدعم في حد ذاته، فالأطفال المصابون بالربو بسبب أبخرة العادم، وتآكل السواحل حيث لا يستطيع الصيادون أو الصيادات تأمين سبل عيشهم، والفيضانات المستمرة، وحرائق الغابات هي التكاليف المجتمعية الأكبر[52].

---

[50] . د.أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص204.

[51] . علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2007م. ص76.

[52] . د.أحمد محمود سعد، إستقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994،ص3.

لقد تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطيرة وربما تكون دائمة في حالة كوكبنا الجيولوجية والبيولوجية والنظم البيئية. إن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ترى أن هناك دليلاً جديداً وأكثر قوة على أن معظم السخونة الملاحظة على مدار آخر 50 عاماً يمكن نسبتها إلى الأنشطة البشرية. وقد أدت هذه التغيرات إلى حدوث الكثير من المخاطر البيئية تجاه صحة الإنسان، مثل نضوب طبقة الأوزون، وقدان التنوع الحيوي، والضغوط على الأنظمة المنتجة للغذاء وانتشار الأمراض المعدية بشكل عالمي[53]. فقد قدرت منظمة الصحة العالمية (WHO) وقوع 160000 حالة وفاة منذ 1950م مرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية. والكثيرون يعتقدون أن هذه تقديرات محافظة. لقد أشار بحث أجري في معهد هوفر بواسطة الإقتصادي توماس مور Thomas Moore إلى أن التغير المناخي العالمي سيؤدي إلى إرتفاع معدلات الوفيات في الولايات المتحدة. وقد تم إجراء قدر أقل من البحوث حول تأثيرات التغير المناخي على الصحة ووفرة الطعام والنمو الإقتصادي والهجرة والأمن والتغير الإجتماعي والمنافع العامة مثل مياه الشرب مقارنةً بتلك الأبحاث التي أجريت حول التغيرات الجيوفيزيائية المرتبطة بالإحتباس الحراري العالمي[54].

وللحد من تداعيات التغير المناخي إلتزمت البلدان المتقدمة في عام 2009م بتقديم 100 مليار دولار سنوياً لدعم العمل المناخي في البلدان النامية بحلول عام 2020. لكنها لم توف بذلك. تقول أندرسون: "العلم لا جدال فيه، وكل ما نحتاجه هو الشجاعة السياسية، إنها مسألة شجاعة القادة والمصالح الإقتصادية التي يمكن أن تسلط في بعض الأحيان ضغطاً على قادتنا عند صنع القرار". وتضيف قائلة "هناك حاجة لإتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التمويل، والتكيف مع تأثيرات المناخ، والحد من الإنبعاثات، لا سيما من جانب أكبر مصادر الإنبعاثات. إن إجراء التحول الآن يعني التخلص التدريجي من الفحم، وتحديد سعر الكربون، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، وضمان الإنتقال العادل إلى مصادر الطاقة المتجددة. واختتمت قائلة: "هذه ليست مسألة يسار أو يمين أو سياسة. إنها مسألة عدالة بين الأجيال. نحن نصوت للمستقبل، نحن نصوت لأحفادنا"[55].

عاصفة مزدوجة من الطقس المتطرف وجائحة كوفيد-19: وفقاً لتقارير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)) - عصف الطقس المتطرف وجائحة كوفيد-19 معاً بملايين الأشخاص في عام 2020. ومع ذلك، عجز التباطؤ الإقتصادي المرتبط بالجائحة عن كبح عوامل تغيّر المناخ وتسارع آثاره، وفقاً لتقرير جديد أعدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وشبكة واسعة من الشركاء. ويوثق التقرير عن حالة المناخ العالمي في عام 2020 مؤشرات النظام المناخي، بما فيها تركيزات غازات الإحتباس الحراري، وزيادة درجات الحرارة في البر والمحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجليد وتراجع الأنهار الجليدية، والطقس المتطرف، ويبرز الآثار على التنمية الإجتماعية الإقتصادية، والهجرة والنزوح، والأمن الغذائي، والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية. وقد كان عام 2020 من أحر ثلاثة أعوام مسجلة على الإطلاق، على الرغم من التأثير التبريدي لظاهرة النينيا، وهي ظاهرة مناخية، تحدث بشكل طبيعي في سياق تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية، وتؤثر على أنماط درجات الحرارة وحرائق الغابات وهطول الأمطار، وتفاقم الجفاف والفيضانات والأعاصير في أجزاء مختلفة من العالم، إلى جانب تغيرات في دوران الغلاف الجوي المداري[56]. إذ بلغ المتوسط

---

(53) . د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، مرجع سابق، ص82.

(54) . رضوان أحمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص173.

(55) . يوسف حسان الربيعة، المسؤولية الدولية عن العدالة المناخية، مطبعة دار النهضة، 2016م، ص79.

أنظر: رابط بيان صحفي- ظاهرة النينيا العنيدةمستمرة-المنظمة العالمية للإرصاد الجوية 2022

العالمي لدرجات الحرارة نحو 1.2 درجة مئوية فوق مستوى عصر ما قبل الثورة الصناعية (1850-1900). وكانت السنوات الست منذ عام 2015 هي أحر السنوات المسجَّلة على الإطلاق. كما أن العقد الممتد من عام 2011 إلى عام 2020 أحر عقد مسجَّل على الإطلاق[57]. وقال الأمين العام للمنظمة (WMO)، البروفيسور بيتيري تالاس، إنه "مر أكثر من عقد منذ أن أصدرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أول تقرير عن حالة المناخ في عام 1993 بسبب الشواغل التي أثيرت آنذاك بشأن تغير المناخ المتوقع. وعلى الرغم من تزايد فهم النظام المناخي والقدرات الحاسوبية منذ ذلك الحين، فإن الرسالة الأساسية لا تزال نفسها وباتت لدينا سنوات أخرى من البيانات تُظهر زيادات كبيرة في درجات الحرارة فوق البر والبحر، فضلاً عن تغييرات أخرى مثل إرتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجليد البحري والأنهار الجليدية، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، ومما ويؤكد ذلك مصداقية علم المناخ القائم على القوانين الفيزيائية التي تحكم سلوك النظام المناخي". وقال البروفيسور تالاس أيضاً إن "كل المؤشرات المناخية تؤكد تزايد وقوع الظواهر المتطرفة واشتداد حدتها، وتفاقم الخسائر والأضرار الجسيمة التي تضر بالناس والمجتمعات والاقتصادات. وسيستمر الإتجاه السلبي للمناخ على مدى العقود المقبلة بغض النظر عن نجاحنا في التخفيف من حدة تغير المناخ. ولذلك، فمن المهم الإستثمار في التكيف. ومن أقوى طرائق التكيف الإستثمار في خدمات الإنذار المبكر وشبكات مراقبة الطقس. إذ تشهد بلدان عدة من أقل البلدان نمواً ثغرات كبيرة في أنظمة الرصد الخاصة بها، وتفتقر لأحدث خدمات الطقس والمناخ والماء"[58].

وانضم البروفيسور تالاس إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في إطلاق التقرير الرائد للمنظمة (WMO) في مؤتمر صحفي عُقد يوم 19 نيسان/ أبريل، أي قبل مؤتمر قمة القادة المعني بالمناخ الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سعى الرئيس بايدن من خلال هذا المؤتمر إلى حشد الجهود للحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري وتحقيق أهداف إتفاق باريس بشأن تغير المناخ الرامية إلى الإبقاء على إرتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية بحلول نهاية القرن، ودون 1.5 درجة مئوية إن أمكن ذلك. وقال الأمين العام للأمم المتحدة إن "هذا التقرير يُبيِّن أنه لم يعد لدينا وقت نضيعه. فالمناخ يتغير وآثاره باتت تكلف الناس والكوكب الكثير للغاية. ويتعين على البلدان الإلتزام بالوصول إلى إنبعاثات صفرية بحلول عام 2050. ويتعين عليها أن تقدم قبل عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غلاسكو، خططاً مناخية وطنية طموحة تخفض بحلول عام 2030 الإنبعاثات العالمية بنسبة 45 في المائة مقارنةً بمستويات عام 2010. وعليها أن تتحرك الآن لحماية الناس من الآثار الكارثية لتغير المناخ"[59].

---

(56) . https://public.wmo.int/ar/media/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9.

(57) . د.أحمد حميد البدري،الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص198.

(58) . صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، الطبعة الاولى، مشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2010م، ص118.

(59) . علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، مرجع سابق، ص109.

وقد أضافت جائحة كوفيد-19 بعداً جديداً وغير مرحب به إلى المخاطر المتعلقة بالطقس، فقد أدت القيود المفروضة، الى الركود الإقتصادي، والإضطرابات التي يشهدها القطاع الزراعي إلى تفاقم آثار الظواهر المناخية والأحوال الجوية المتطرفة على إمتداد سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها، مما أدى إلى إرتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي وتباطؤ عمليات تقديم المساعدات الإنسانية. وأدت الجائحة أيضاً إلى إضطرابات في عمليات رصد الطقس وتعقيد الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث[60]. ويتضح بذلك كيف يشكل تغير المناخ خطراً على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة عن طريق سلسلة متتالية من الظواهر المترابطة، إذ يمكن لتلك الظواهر أن تؤدي إلى تعزيز أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وفضلاً عن ذلك، يوجد إحتمال لظهور حلقات تأثير متبادل مستمرة تهدد بإدامة الحلقة المفرغة لتغير المناخ. وقد استُمدت المعلومات المستخدمة في التقرير المذكور آنفاً من عدد كبير من المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والمؤسسات المرتبطة بها، مثل المراكز الإقليمية المناخية. وتضم الجهات الشريكة من منظومة الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)[61].

وسائل الحد من أسباب تغير المناخ: يعتبر التغير المناخي تحدياً كبيراً، يستوجب وجود حكومات وقيادات نزيهة ذات مبادئ ورؤية وخطط إستراتيجية، قادرة على تفهم أهمية المهام المسندة على عاتقها من طرف شعوبها، قيادات قادرة على إعداد وتأهيل شعوبها لمواجهة خيارات صعبة وتضحيات محتملة جراء التغيرات المناخية، وتنفيذ سياسات تخدم الأجيال الراهنة والقادمة. حيث إن تغير المناخ يرتبط بقضية التنمية إرتباطاً مباشراً، فهو يهدد بتفاقم معدلات الفقر ويضر بالنمو الإقتصادي. وفي الوقت ذاته فإن كيفية نمو البلدان المختلفة وما تضخه من إستثمارات لتلبية إحتياجات مواطنيها من الطاقة والغذاء والمياه إما أن يذكي من تغير المناخ ويزيد من المخاطر حول العالم أو يسهم في إيجاد الحلول. بيد أن الدول الصناعية والنامية تتحمل مسؤوليات غاية في التباين، سواء في خلق الأزمة المناخية أو حلها، فالدول النامية على سبيل المثال أسهمت بقدر ضئيل في غازات الإحتباس الحراري، من مجموع الإنبعاثات التي تسبب التغير المناخي إلا أنها ستكون الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغير المناخي، وتقع على عاتق الدول الصناعية التزامات أمام العالم لا بخفض إنبعاثاتها من الغازات الضارة فحسب، بل وأيضاً بتقديم إلتزامات محددة بمساعدة الدول الفقيرة على التأقلم والسير على طريق التقدم دون كلفة باهظة للأرض، وهذا هو مفهوم العدالة المناخية.

ولعل أبرز الوسائل للحد من أسباب تغير المناخ وتحقيق العدالة المناخية يتمثل في:-

أولاً: تسعير الكربون: حيث يبدأ خفض الإنبعاثات الكربونية ببوادر واضحة في السياسات، فأنظمة تسعير الكربون مثل نظام تداول الإنبعاثات الذي يفرض حدوداً قصوى، أو الضرائب على الكربون، يرسل إشارات طويلة الأجل إلى الشركات بخلق حوافز للحد من السلوكيات المتسببة في التلوث، وللإستثمار في خيارات الطاقة النظيفة وابتكار أساليب منخفضة الإنبعاثات[62].

ثانياً: بناء المدن المرنة منخفضة الإنبعاثات الكربونية: إن المدن تنمو سريعاً وخاصةً في العالم النامي. فحوالي نصف سكان العالم يعيشون في المراكز الحضرية اليوم، وبحلول عام 2050 من المتوقع أن تضم المدن ثلثي سكان العالم.

---

(60) . فيصل الشريفي، التغيُّرات المناخية، أسباب معروفة وحلول مطروحة، مرجع سابق، 84.

(61) . د. محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، الطبعة 2، 2008م، ص142.

(62) . صالح محمد عبد الله، المسؤولية عن الأضرار البيئية، رسالة دكتوراه جامعة النيلين كلية القانون، 2008 ، ص76.

وبالتخطيط الدقيق للنقل وإستخدامات الأراضي، ووضع معايير لكفاءة إستخدام الطاقة، يمكن بناء المدن بأساليب تحول دون الوقوع في أنماط غير مستدامة. كما يمكن أن تتيح فرص عمل جديدة وفرصاً للفقراء وتحد من تلوث الهواء[63].

ثالثاً: زيادة كفاءة إستخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة: حين نتحدث عن الطاقة يجب أن نتحدث عن أن حوالي 1.2 مليار شخص في أنحاء العالم ليس لديهم كهرباء ويعتمد 2.8 مليار آخرين في الطهي على الوقود الصلب مثل الأخشاب والفحم النباتي والفحم الحجري، والذي يسبب أضراراً بالغة بتلويث الهواء داخل المنازل. وعن طريق مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، تعمل مجموعة البنك الدولي على تحقيق ثلاثة أهداف حتى عام 2030 هي تعميم الطاقة الحديثة على الجميع، ومضاعفة نسبة التحسين في كفاءة إستخدام الطاقة، ومضاعفة نسبة الطاقة المتجددة على المستوى العالمي. ويمثل تحسين كفاءة إستخدام الطاقة أمراً حاسماً حيث إن إستخدام الطاقة اليوم يقل بحوالي الثلث عما كان يجب عليه الحال بدون التحسينات التي أدخلت على كفاءة إستخدام الطاقة خلال السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت ذاته، يتوالى الإنخفاض في تكلفة الطاقة المتجددة، وفي كثير من البلدان، أصبحت تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة على نطاق المرافق أقل الآن من التكلفة في محطات الوقود الأحفوري أو تعادلها[64].

رابعاً: تطبيق ممارسات الزراعة المراعية للمناخ والتوسع في الغابات: لعل أهم المجالات هو التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. إن ممارسات الزراعة المراعية للمناخ تساعد المزارع على زيادة إنتاجية المزرعة وقدرتها على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ مثل الجفاف، وفي الوقت نفسه تصبح بمثابة خزانات لامتصاص الكربون تساعد على الحد من الإنبعاثات. وتعد الغابات أيضا خزانات مفيدة لامتصاص الكربون وتخزينه في التربة والأشجار والأوراق.

التخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ: يتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ بحث وتصميم وتنفيذ إستراتيجيات من شأنها إبطاء معدلات العوامل التي تسبب التغير المناخي، ويمكن تلخيص جدية بحث موضوع التخفيف على نطاق عالمي في البيان الصادر عام 2014م عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وجاء فيه: "دون بذل مزيد من جهود التخفيف أكثر من تلك المبذولة حالياً – وحتى مع التكيف – سيؤدي التغير المناخي بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين إلى مخاطر تتراوح بين نسب عالية إلى عالية جداً، من حدوث تأثيرات شديدة وواسعة النطاق ونهائية على مستوى العالم"[65]. وتُعتبر أقوى إستراتيجية للتخفيف هي الحد العالمي من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري عبر مختلف القطاعات، مثل الطاقة والنقل والبناء والصناعة والزراعة والغابات والنفايات. وفي حين أن الكثير من الجهود المبذولة للحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري تركز على الإنبعاثات الصناعية والمنزلية. وقد أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تغيير أنماط إستخدام الأراضي في دول العالم النامية يؤدي إلى تدفق الكربون إلى الغلاف الجوي مع إزالة الغابات المدارية كمصدر رئيسي لزيادة إنبعاثات الكربون خاصة في منطقة الأمازون البرازيلية. وتشير أحدث أفكار التخفيف إلى أن الحد من غازات الإحتباس الحراري أمر حيوي، ولكنه ليس كافياً لمنع أسوأ السيناريوهات لأزمة المناخ[66].وتشتمل الوسائل الأخرى الناشئة حديثاً لاحتجاز الكربون على الزراعة المتجددة والزراعة الترميمية والمتجددة في المحيطات التي تتضمن زراعة عشب البحر والأعشاب البحرية وأشجار المانجروف، فهذه الأنواع الزراعية توفر الوسائل لربط إستراتيجيات التخفيف العالمية مع إستراتيجيات التكيف المشترك المحلية والإقليمية.

---

(63) . د. محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، مرجع سابق، 185.

(64) . صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، مرجع سابق، ص189.

(65) . بيان محمد الكابد، النظام البيئي - تلوث الهواء- الغلاف الجوي- الإحتباس الحراري، ط1، دار الراية، الأردن، عمان، 2010م، ص163.

(66) . محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، مرجع سابق، ص114.

على النقيض من التخفيف، الذي يجب إتباعه على نطاق عالمي تعاوني بسبب الطبيعة العالمية لتغير المناخ، فإن التكيف يرتبط أكثر بالآثار المحلية والإقليمية لهذا التحدي العالمي. وترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن هناك حدوداً لفاعلية التكيف، خاصة مع زيادة حجم تغير المناخ ومعدلاته. فحتى لو تم تحقيق أفضل السيناريوهات الممكنة للحد من غازات الإحتباس الحراري وتثبيتها، على النحو الموصى به من قبل إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن أحداث تغير المناخ المتوقعة لاتزال تتطلب تكيفاً كبيراً. ويعتقد العديد من علماء المناخ على نطاق واسع اليوم أن التخفيف على المستويات الموجودة حالياً والتكيف السلبي الذي يتناسب مع الظروف المحددة مسبقاً، لن يكونا كافيين لمنع بعض الكوارث البيئية الأكثر خطورة في العقود القادمة. إن ما نحتاج إلى القيام به هو التكيف المشترك، بمعنى وجود تفاعل ثنائي الإتجاه أكثر نشاطاً. هذا التكيف النشط أو المشترك يستحضر الفاعلية الإنسانية، فنحن البشر من صنع هذه الكارثة. ونحن الوحيدون القادرون على إخراج أنفسنا منها[67].

المطلب الثاني: أثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان:

لقد اعتادت نقاشات تغير المناخ التركيز على الجوانب العلمية والبيئية والإقتصادية، وبتطور الفهم العلمي لأسباب وتبعات هذه الظاهرة واتضاح تأثيرات ذلك على البشر وظروف المعيشة إتسع نطاق تركيز النقاشات تدريجياً وباتت الأبعاد البشرية والإجتماعية لتغير المناخ تحظى باهتمام متزايد، توج بإصدار مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة عام 2008 قراره 07/23 ، والذي نبه من خلاله إلى تأثير التغيرات المناخية وتهديدها الفوري والبعيد المدى على التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان. وتعتبر قضية آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان من أبرز القضايا التي شغلت الرأي العام الداخلي والدولي، نظراً لعدة أسباب نخص بالذكر منها إرتباطها بالوجود البشري، خصوصاً في الدول الفقيرة التي باتت التكلفة البشرية فيها متزايدة سنة بعد أخرى، لدرجة أن سكان الدول الجزرية أصبحوا مهددين بفقدان أوطانهم بسبب إرتفاع منسوب البحار على سبيل المثال.[68] فقد بات واضحاً الآن أن قضية البيئة بأبعادها المختلفة وعلاقتها بحقوق الإنسان قد فرضت نفسها على مائدة الحوار العالمى، ولم تعد ترفاً يخص النخبة بل تحدى يؤرق العامة، ولم تعد قضية الدول الكبرى بل تهديد خطير يهدد بقوة الدول النامية، وما الحديث عن شبح الجوع وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة وانهيار سريلانكا سوى جزء من تجليات تلك الازمة. وهنا ربما تثار العديد من الأسئلة: ما هي علاقة تغير المناخ بعدم المساواة الإجتماعية والعنصرية والعدالة بين الأجيال؟ وهل هناك علاقة قوية بين هذه الأمور لأن الدول الغنية المسببة لتلوث المناخ أقل تضرراً من الضحايا فى الدول الفقيرة. وماهي علاقة العدالة المناخية بحقوق الإنسان؟ والتي تعتبر حقوق عالمية تقوم على الكرامة المتأصلة فى جميع البشر، وهي متساوية وغير قابلة للتجزئة ولايمكن التنازل عنها أو انتزاعها، والبشر هم أصحاب تلك الحقوق، ويحق للأفراد والشعوب لاسيما أشدهم تأثراً بتغير المناخ أن يحصلوا على الحماية من آثاره السلبية. قبل الشروع في الإجابة على التساؤلات أعلاه، لابد من الإشارة إلى أن الدراسات والأبحاث المتخصصة أجمعت أن للتغيرات المناخية آثار وخيمة على حقوق الإنسان، تختلف درجة آثارها من حق لآخر، ومن مجموعة بشرية لأخرى، ومن بلد لآخر، فالتأثيرات المناخية على حقوق الإنسان في أوروبا مثلا ليست بالقدر ذاته في إفريقيا أو في أسيا نظراً لعدة عوامل. وتغير المناخ طبقاً لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بأنه تغير في المناخ يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، لذا ينبغي أن يتم تعزيز وحماية العمل المناخي في إطار الإلتزام بحقوق الإنسان ومعاييرها.

---

[67] . د.محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، مرجع سابق، ص116.

[68] . د.إبتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1، 2008، ص97.

وللإجابة على تلك الأسئلة نقول أنه البديهى الآن أن الكوارث الناشئة عن التغير المناخي تؤدي الى إرتفاع درجات الحرارة، وانتشار ظاهرة الجفاف، وندرة المياه العذبة، والحرائق المدمرة، وارتفاع منسوب مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الشديدة. كما أن من أهم آثار تغير المناخ أنه يهدد إنتاج الغذاء والأمن المائي، ويؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي ومن ثم تهديد حياة البشر. وفقاً للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تضرر أكثر من 50 مليون نسمة من الكوارث المرتبطة بالمناخ (الفيضانات والجفاف والعواصف وإنعدام الأمن الغذائي) وبسبب عمليات الإغلاق والحجر الصحي الناتجة عن جائحة كوفيد-19 تعرقلت عمليات الإستجابة والإنعاش والإعاثة والتى أدت إلى تفاقم حالات إنعدام الأمن الغذائي، مما أنعكس سلباً على الوضع الإنساني. كما تسببت الأعاصير التي ضربت الكثير من الدول في نزوح أعداد مقدرة من السكان، مع عدم توفير المساعدات الإنسانية لؤلائك النازحين. وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي، تسببت الأحداث المتعلقة بالطقس، على مدى العقد الماضي، في نزوح نحو 23.1 مليون شخص في المتوسط كل سنة، وتركزت في جنوب وجنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي. ووفقاً لذلك يبقى من الضروري العمل على صياغة مفاهيم محددة للعدالة المناخية يُراعى فيها حقوق الإنسان، وتحديد التحديات التى تواجه تحقيق العدالة المناخية واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتحديد الفئات الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، ومن ثم تحديد الإحتياجات الضرورية لتلك الفئات. والتأكيد على حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والتغيرات المناخية، والإعمال التدريجى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية تحقيقاً للعدالة المناخية باعتبارها أكثر الحقوق تأثراً بالتغير المناخى.[69]

أقر مجلس حقوق الإنسان بأن تغير المناخ يؤثر تأثيراً كبيراً على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأوضح المجلس أن تأثير تغير المناخ "يشكل تهديداً فورياً وبعيد المدى للشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم". حيث يهدد تغير المناخ التمتع الكامل والفعلي بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء الكافئ والمأمون، والحق في الصحة، والحق في السكن اللائق، والحق في تقرير المصير، والحق في الثقافة، والحق في التنمية. ويقع على عاتق الدول التزاماً في مجال حقوق الإنسان يقضي بمنع الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ، وضمان أن يتمتّع الأشخاص المتضررين منه لا سيّما من يعيش أوضاعاً هشّة، بإمكانية الوصول إلى التعويضات ووسائل التكيف الفعالة لعيش حياة كريمة. وهذا هو سبب أهمية إتباع منظور خاص بحقوق الإنسان عند النظر في المسائل المتعلقة بتغير المناخ.[70] ويفصل إطار حقوق الإنسان مسؤوليات المكلفين بمهام تجاه أصحاب الحقوق فيما يتعلق بكل الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان، بما في ذلك الأضرار التي يسببها التدهور البيئي. وتهدف خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفترة 2018 - 2021 إلى ضمان: "تنفيذ السياسات والخطط البيئية والمناخية الدولية والوطنية بما يتماشى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان." وتسعى المفوضية السامية، وفقاً لخطة عام 2030 وإتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مما يتطلب إتّخاذ الدول تدابير طموحة للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، بحيث تكون شاملة وتحترم المجتمعات المتضررة.[71]

وتتطلع المفوضية إلى تحقيق ذلك من خلال:[72]

---

[69] . د. طارق ابراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي،النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، طبعة 2009م، ص122.

[70] . عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية،"المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية، مرجع سابق، ص35.

[71] . David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), Pre- refere, 2014. P102.

[72] . صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، مرجع سابق، ص209.

- التعاون مع الشركاء لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية.
- دعم إدماج المجتمع المدني في عمليات صنع القرارات البيئية، وصولاً إلى معلومات فعالة للضحايا.
- مساعدة آليات حقوق الإنسان في التصدي للقضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ.
- مناصرة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية ودعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لحمايتهم.
- إجراء البحوث والمناصرة بهدف التصدي للأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان بسبب التدهور البيئي، لا سيّما بالنسبة إلى من يعيش أوضاعاً هشّة.

وقد ترك التعاون الذي قامت به المفوضية في مجال القضايا البيئية أثراً بالغ الأهمية، فقد أدى إنخراط المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مؤتمر ريو+20 إلى الإشارة أكثر من مرة إلى حقوق الإنسان، في الوثيقة الختامية التي جاءت بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه". وساهمت المفوضية في عمل وإستحداث الآليات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان والتقدم نحو الهدف العالمي لتجاوز الإحتباس الحراري 1.5 درجة مئوية في إتفاق باريس. كما نفذت المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مجموعة من المشاريع والأنشطة المعنية بحقوق الإنسان وتغير المناخ حيث يعمل المكتب الميداني التابع للمفوضية السامية في كينيا والمكسيك على تحفيز العمل البيئي القائم على الحقوق، بما في ذلك دعم شبكات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وفي منطقة الساحل، تعالج المفوضية السامية مسألة الترابط ما بين حقوق الإنسان والهجرة وتغير المناخ ببناء المعرفة وفهم وتعزيز نهج قائم على الحقوق ومراع للمنظور الجنساني للتصدي لتحديات الهجرة التي يفرضها تغير المناخ. والمنظور الجنساني يعني أن تضطلع المرأة بدور حاسم في إستدامة المجتمعات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية، وإعطاء النساء أولوية ووضع خاص في حالة التغيرات المناخية، بحكم أن مساهمة المرأة في المشاكل البيئية كثيراً ما تكون أقل من الرجل، وأن النساء أكثر عرضة من الرجال للعيش في فقر، وهن أكثر تضرراً من آثار تغير المناخ والمخاطر البيئية الأخرى، لا سيما في البلدان النامية. وكثيراً ما تتضخم هذه الإختلافات بعوامل أخرى مثل العمر والوضع الإجتماعي والإقتصادي والموقع الجغرافي[73]. أما المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية السامية في جنوب شرق آسيا ، فتناصر حقوق الإنسان للأشخاص المتضررين من تغير المناخ. خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، يناصر المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع للمفوضية السامية بقوة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان من أجل توجيه إجراءات الدول المتعلقة بالمناخ وسياساتها البيئية مع التركيز على مبدأي المشاركة وعدم التمييز، ويدعم عمل المدافعين عن الحقوق المناخية والبيئية، ويتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن قضايا تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ[74].

وقد ركز المكتب الإقليمي لأميركا الوسطى المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ التابع للمفوضية السامية على جملة من القضايا، من بينها دعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والتصديق على الإتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعروف أيضاً باسم إتفاق إسكاسو. حيث يعد إتفاق إسكاسو أول معاهدة بيئية إقليمية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأول معاهدة تضم أحكاماً محددة من أجل حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال المسائل البيئية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعتبر إحدى المناطق الأخطر بالنسبة إلى الأشخاص الذين يدافعون عن البيئة[75].

---

[73]. عبد الله أحمد الخليفة، آثار التغير المناخي، مرجع سابق، ص91.

[74] .Ropert Mersa, Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015,p79.

2.K. Bishop, Fairness in International Environmental Law: accommodation of The Concerns of Developing Countries in The Climate Change regime, Institute of Comparative Law, Montreal, Previous reference , P.121.

الآثار المباشرة لتغير المناخ على حقوق الإنسان : يؤثر تغير المناخ على جملة من حقوق الإنسان لعل أبرزها حق الإنسان في الحياة، وحق الإنسان في الحصول على الماء والغذاء الكافي. حق الإنسان في الصحة وحق الإنسان في السكن اللائق.

أولاً: الحق في الحياة : يعتبر الحق في الحياة أساس كل حقوق الإنسان، حيث يمكن أن نسميه حق الحقوق جميعها، إذ لا وجود لباقي الحقوق من دونه. وهو يترأوح بين مدلولين، الأول ضيق ويقصد به بقاء الفرد على قيد الحياة، والثاني أوسع يتمثل بالإضافة إلى المدلول الأول مختلف الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للفرد، مع تمتعه بالكرامة والحرية والمسأواة والملكية وحصوله على التعليم. ولقد تم النص عليه في مجموعة من الصكوك القانونية التي تشكل جوهر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948م، فالمادة 3 منه نصت على أنه : " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عام 1966م فالمادة 6 منه نصت على أن: " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً. كما نصت المادة 2 من إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة في ديسمبر 1948م على معاقبة كل من إرتكب جريمة الإبادة الجماعية[76]. أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الصادر عام 1972م الذي صدر عنه إعلان استكهولم، تلاه مؤتمر ريو أو ما عرف بإسم قمة الأرض عام 1992م، مروراً باتفاق باريس 2015، وغيره من المؤتمرات الدولية والإقليمية، آخرها قمة الأمم المتحدة للعمل من أجل المناخ 2019م، فكل هذه المؤتمرات أكدت بشكل أو بآخر على أن البيئة السليمة هي التي تسمح بحياة تتسم بالكرامة والرفاه. كما أن الحق في الحياة من الحقوق التي تفرض على الدول التزامات إيجابية لحمايته، من خلال إتخاذ كافة التدابير للحد من الوفيات الناتجة عن سوء التغدية أو إنتشار الأوبئة وغيرها من الأسباب. فإذا كان الحق في الحياة يحظى بهذه الأولوية، فإن الواقع يؤكد أن تغير المناخ سيؤثر عليه من خلال زيادة الجوع وسوء التغذية وما يتصل بذلك من إضطرابات لا سيما في العالم النامي. وتفيد التقديرات أيضاً بأن مخاطر الأعاصير المدارية، التي تمس زهاء 120 مليون شخص سنوياً، قد أودت بحياة 250000 شخص خلال الفترة مابين عامي 1980 و2000. وفي نفس السياق، فحسب دراسة جديدة تقدم بها باحثون من جامعة كارولاينا الشمالية (UNC)، عملوا من خلالها على تحليل البيانات المجمعة من أكبر نماذج تغير المناخ في العالم، وجدوا أن الضباب الدخاني القاتل سيؤثر على جميع المناطق في العالم، بإستثناء إفريقيا. وأن تأثير تغير المناخ على تركيز ملوثات الهواء، يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية كبيرة في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى موت الملايين بسبب تلوث الهواء سنوياً. وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنه يموت ما يقرب من 7 ملايين شخص حول العالم كل عام نتيجة لتلوث الهواء، حيث تحدث حوالي 4 ملايين من هذه الوفيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. نعتقد أن لهذه الأرقام المهولة دلالات واضحة على أن قضية تغير المناخ هي قضية وجود نظراً لكونها تؤثر على أحد أقدس الحقوق، مما يتطلب ضرورة التدخل وبشكل فوري لوقف حد لهذه الآفة[77].

ثانياً: الحق في الماء والغذاء الكافي: يعتبر الحق في الماء حقاً لا يقل أهمية عن الحقوق الأخرى التي وردت في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ب " أن يتاح لكل شخص مصدر للمياه، ويشترط فيه أن يكون مأمون، وبالقدر الكافي، وبالسعر المناسب، حتى يتمكن الشخص من العيش حياة صحية وكريمة ومنتجة. كما عرفته لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بأنه حق كل فرد في "الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها بطريقة ميسورة مالياً لاستخدامها في الأغراض

---

[76] . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق ص231.

[77] . كلود فوسلر،.إدارة البيئة من أجل جودة الحياة- ترجمة علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص92.

الشخصية والمنزلية"[78]. وكما هو معلوم أن الحق في الماء كغيره من الحقوق تتربصه العديد من المهددات، نجد في مقدمتها التغيرات المناخية التي أدت إلى فقدان الكتل الجليدية، وتقلص الغطاء الثلجي، مما أدى حسب لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقريها الصادر عام 2006م، إلى التأثير سلباً على ما يزيد عن سدس سكان العالم. بالإضافة أنه سيحرم ما يقدر ب 1.1 مليار شخص في العالم من إمكانية الوصول المأمون للماء، مما سيشكل سبباً رئيسياً من أسباب الإعتلال والمرض. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى كون التغيرات المناخية التي بات يشهدها العالم تتفاعل مع مجموعة من الأسباب الأخرى التي تضغط على توافر المياه، مثل تدهور البيئة، الفقر، إنعدام المساواة، نمو السكان. وطبقاً لمبدأ الإعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان فإن تمتع الإنسان بحقه في الماء يزيد من إمكانية تمتعه بحقوقه الأخرى، في مقابل ذلك عدم تمكنه من حقه هذا سيخلق اضطراباً في حياته، وهو ما سيدفعه إلى القيام برحلات بحث عن هذا العنصر الحيوي، مما سيمس حقوقه الأخرى مثل الحق في الصحة والتعليم والغذاء، وقد يضطره الى النزوح أو الهجرة (اللجوء)[79].

أما بالنسبة لحق الإنسان في الغذاء الكافي فقد تم النص عليه بشكل صريح في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإتفاقية حقوق الطفل، وإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل ضمني في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وهذا الحق يندرج ضمن الحقوق التي تفترض التزامات إيجابية من طرف الدولة من خلال ضمانها للتحرر من الجوع وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منه، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها. وبسبب التغيرات المناخية تفيد التقديرات أن إنتاجية المحاصيل ستنخفض مما سيزيد من خطر الجوع وانعدام الأمن الغدائي في المناطق الفقيرة من العالم، فالفقراء اللذين يعيشون في بلدان نامية معرضون بصفة خاصة للتأثر بحكم إعتمادهم المفرط في غذائهم وأرزاقهم على موارد تتأثر بالمناخ. وحسب المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء جان زيغلر في تقريره الصادر عام 2008م ، أكد على إزدياد تهديد الأحداث المناخية القاسية لموارد الرزق والأمن الغذائي، مما يتطلب إيلاء إهتمام خاص بالفئات الضعيفة والمحرومة.[80] وحسب تقرير صادر عن منظمة الأغدية والزراعة عام 2015م حول حالة إنعدام الأمن الغدائي في العالم، فإنه أربعة من كل خمسة من الفقراء يعيشون في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وذات مستويات عالية من التدهور البيئي. حيث تزداد صعوبة الأحوال المعيشية لأولئك المحرومين بفعل الفياضانات، وموجات الجفاف، والعواصف التي تدمر الأصول، والأراضي، والثروة الحيوانية والمحاصيل، والإمدادات الغذائية، وكلها عوامل تسهم في خلق مشكلة الجوع. ووفقاً لتوقعات نفس المنظمة أي منظمة الأغذية والزراعة فإن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي بنسبة تصل إلى 30 في المائة في إفريقيا و21 في المائة في أسيا، ويؤثر ذلك على سبل العيش والزيادة في الفقر الناجم عن تغير المناخ. كما تشكل التحولات البطيئة في المناخ والبيئة تحديات جسيمة طويلة الأجل. فالمواسيم الزراعية آخذة في التغير، مع تحول أنماط تساقط الأمطار والحرارة بطرق ذات آثار بالغة على المحاصيل والثروة الحيوانية. مما يؤثر بشكل مباشر على النظم الغدائية، وخلق حالة من عدم الإستقرار تشكل بيئة ملائمة لإنتشار النزاعات المسلحة في العالم[81].

---

[78] . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص108.

[79] . د. خالد حامد شداد، المسؤولية الدولية عن ثقب الأوزون، الدار السودانية للكتب، 2003م، ص87.

[80] . د.طارق ابراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي،النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، 137.

[81] . محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (تغير المناخ – التحديات والمواجهة)، المرجع سابق، ص251.

ثالثاً: الحق في الصحة: تعرف منظمة الصحة العالمية الحق في الصحة بأنه "حالة من الرفاه الجسدي والنفسي والإجتماعي الكامل". وقد أكدت صكوك دولية عديدة على هذا المعنى الواسع للصحة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الذي نص في المادة 12 منه على "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية". أن الحق في الصحة لا يعني حق الفرد في أن يكون سليماً، وإنما يشمل الحق في التمتع بظروف وخدمات تفضي إلى حياة كريمة تسودها المساواة وعدم التمييز في مجال الصحة[82]. هذا وقد تمت الإشارة إليه في العديد من المعاهدات الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان، ويتضمن هذا الحق التمتع بالرعاية الصحية الملائمة والوصول إليها، وبصفة أعم الوصول إلى السلع والخدمات والظروف التي تتيح للمرء أن يحيا حياة صحية. لكن نظراً إلى التغيرات المناخية التي إجتاحت العالم يتوقع أن هذا الحق سيتعرض للعديد من المشاكل، أبرزها زيادة سوء التغذية وانتشار الأمراض والإصابات جراء الأحداث الجوية القاسية، تفاقم مشاكل الإصابة بالأمراض التنفسية والمعدية خصوصاً في صفوف سكان الدول الفقيرة. وما تشهده دول افريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا دليل قاطع على هول تأثير التغيرات المناخية على الحق في الصحة. وقد أكدت مفوضية حقوق الإنسان، أن تغير المناخ يهدد المحددات الأساسية للصحة على جميع المستويات ويؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين لديهم أقل قدر من الممتلكات، أي النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين والعمال الريفيين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة التي تهدد حياتهم وسبل عيشهم. وفيما يتعلق بالمرض، أوضحت أن حالات تفشي الكوليرا تتزايد في ظروف المناخ المتغير. فالحشرات وغيرها من ناقلات الأمراض حساسة جداً للحرارة والرطوبة وهطول الأمطار. وقد أعطى تغير المناخ نطاقاً جغرافياً واسعاً جدا للضنك، وقد يفعل الشيئ نفسه للملاريا[83]. وبحلول عام 2050م، يتوقع الخبراء أن يسبب تغير المناخ 250000 حالة وفاة إضافية كل عام، فقط من الملاريا والإسهال والإجهاد الحراري ونقص التغذية. وفي نفس السياق قالت وزارة الصحة في الفلبين أن تغير المناخ أثر كثيراً على صحة الفلبينيين بطرق ملموسة تتجلى في تغير أنماط الأمراض الحساسة للمناخ، وذلك على إثر الفياضانات والأعاصير التي شهدتها البلاد، حيث ارتفع عدد حالات الضنك مع مرور الوقت، مما يبرز أن أثر تغيرات المناخ بإمكانها محو مكاسب القطاع الصحي والتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات[84].

رابعاً: الحق في السكن اللائق: لقد تم النص على هذا الحق في العديد من المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، فمثلا المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت على أنه "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة. وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. كما أكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان أنه "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة، وعلى الدول الأطراف إتخاذ التدابير اللازمة وفق إمكانياتها لإنفاذ هذه الحقوق[85]. هذا وقد شكل الحق في السكن اللائق قضية رئيسية عقدت لأجلها العديد من المؤتمرات الدولية، نخص بالذكر منها مؤتمر السكن بأسطنبول عام 1996م،

---

[82] . محمد جبار أتوبه، المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، 2011م، ص54.

[83] . كلود فوسلر، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة- ترجمة علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص122.

[84] . صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، مرجع سابق، ص231.

[85] . حمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي- تغير المناخ – التحديات والمواجهة، مرجع سابق، ص217.

ومؤتمر السكن عام 2001م، كما أنشأ برناج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لدعم الحق في السكن بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد عرف هذا البرنامج بإسم (الموئل) ويعتبر المنتدى العالمي الأهم في دعم الحق في السكن. ففي مقابل الأهمية البالغة التي يتسم بها هذا الحق نجد أن لتغير المناخ آثار سلبية وخيمة عليه، فحسب توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ (IPCC) سيكون لإرتفاع مستوى البحر والعواصف تأثير مباشر على الكثير من المستوطنات الساحلية والمستوطنات الواقعة في الدلتات الكبرى المنخفظة. والدليل على ذلك هو تأثر ملايين الأشخاص والمنازل بالفياضانات في السنوات الأخيرة، مما أصبح يهدد على المدى الطويل الوجود الإقليمي لعدد من الدول الجزرية الصغيرة، وهو ما يطرح تساؤلات عدة حول مصير هذه الشعوب. وخلاصة القول هي أن للتغيرات المناخية آثار مباشرة ووخيمة تهدد حياة وسلامة البشر، بشكل فوري ومباشر بل إنها – التغيرات المناخية- باتت تشكل وفقاً لما تقدم قضية وجود بالنسبة لشريحة واسعة من المجتمع الدولي، خاصة الذين يعيشون في بلدان فقيرة أو جزرية.[86]

الآثار غير المباشرة للتغيرات المناخية على حقوق الإنسان: إن المتأمل في إنعكاسات التغيرات المناخية على حقوق الإنسان يستشف أنه بالإضافة إلى آثارها الفورية على مجموعة من الحقوق الجوهرية، تتعدى ذلك لتلحق آثاراً مأساوية على المدى الطويل، من خلال محو شعوب بكاملها، وهدم مجتمعات برمتها. ولعل أبرز هذه الآثار تتمثل في التشريد، واللجوء بسبب المناخ، والنزاعات المسلحة.

أولاً: التشريد : يعتبر التشريد أحد أبرز الآثار غير المباشرة على حقوق المتضررين، فحسب تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الصادر عام 1990م فإن أكبر أثر لتغير المناخ يتمثل في هجرة البشر، فقد يتشرد 150 مليون نسمة بحلول عام 2050م، بسبب الظواهر المتعلقة بتغير المناخ، مثل التصحر، وزيادة ندرة المياه، والفيضانات والعواصف، ويتوقع أن يتم التشريد الناجم عن تغير المناخ أساساً داخل البلدان، وأن يؤثر في المقام الأول على أفقر المناطق والبلدان. ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أنه غالباً ما يواجه المشردون داخلياً تحديات كبيرة فيما يتعلق بحمايتهم. والوصول الآمن إلى الغذاء والمياه وسبل العيش[87]. ومن أكثر الأمور خطورة الهجمات على مواقعهم، وما يترتب على ذلك من عنف جنسي، بالإضافة إلى التجنيد القسري للأطفال المشردين في الجماعات المسلحة. كذلك من بين الأمور التي تزيد من تعقيد وضعية المتشردين داخياً هي صعوبة الوصول إليهم خصوصاً عند تواجدهم في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة، مما يضعف دقة البيانات التي تستند عليها الجهات الحكومية بصفتها الجهات المسؤولة في المقام الأول، والجهات العاملة في المجال الإنساني لتحديد الإحتياجات الفورية والطويلة الأجل. ففي جمهورية الكونغو الديموقراطية مثلاً بسبب النزاع بين القبائل حول الأراضي عرفت البلاد إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومخالفات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، أدت إلى إزهاق العديد من الأرواح بالإضافة إلى تشريد العديد من المواطنين. وفي تشاد كذلك شرد حولي 160000 من التشاديين، ومن ضمن أسباب هذا التشرد نجد حالات التوتر بين الطوائف المختلفة، التي تفاقمت بسبب التنافس للحصول على الموارد المحدودة، بما في ذلك المياه والأراضي الصالحة للزراعة. ففي عام 2017، سجل نحو 18,8 مليون حادث من حوادث التشرد الناجم عن الكوارث، ووقعت الكثير من هذه الحوادث على أشخاص كانوا قد تعرضوا للتشرد. وبسبب آثار تغير المناخ يعتقد أن مابين 50 و250 مليون من الناس قد ينتقلون بحلول منتصف هذا القرن، اما في نطاق بلادهم، أو خارج حدودها، بشكل دائم أو مؤقت. في حين سيكون بعض هذه التحركات طوعياً، بدافع البحث عن حياة أفضل في مناطق لم تتأثر سلباً بالآثار المترتبة على تغير المناخ. وسيجبر العديد على مغادرة منازلهم، بسبب الكوارث الجوية التي تقع

[86] . د.خالد حامد شداد، المسؤولية الدولية عن ثقب الأوزون، مرجع سابق، ص221.

[87] . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص263.

بصورة فجائية، أو تدهور البيئة الذي يحدث ببطء. مما سيخلق تحديات كثيرة متعلقة بحقوق الإنسان[88]. وفي هذا الصدد نشير إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام 1998م، فهي بمثابة الإطار المعياري الدولي الخاص بتوفير الحماية للمشردين، حيث تستعرض حقوقهم المحددة المتأصلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمستمدة منهما. ومن أبرز ما نصت عليه هو أن واجب ومسؤولية توفير المساعدة والحماية في جميع مراحل التشرد تقع في المقام الأول على عاتق الدول، من خلال منع التشرد وتوفير الحماية للأشخاص المشردين بسبب آثار تغير المناخ وإيجاد حلول دائمة لهم، لا سيما الأشخاص الذين لا يمكن أن يسمح لهم بالعودة أو ليس من المتوقع أن يعودوا إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة التي تعتبر خطيرة لإتخادها محلاً للإقامة. ومن شأن إخفاق الدول في حماية حياة مواطنيها أن يرقى ذلك إلى إعتباره إنتهاكاً لحقوق الإنسان، إذا علمت السلطات المختصة أو كان عليها أن تعلم بالخطر، وكانت لديها القدرة على إتخاد تدابير لإنقاد الحياة من إجلاء للسكان ونقلهم مؤقتاً من مناطق الخطر.[89]

ثانياً: لاجئي المناخ والمنظومة الحقوقية: كما أسلفنا أنه بسبب التغيرات المناخية يضطر العديد من السكان إلى النزوح والتشرد، في حين أن هناك من يعبر الحدود على أمل إيجاد مأوى يقيه من ضنك العيش. فحسب تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الصادر عام 2008م، فإن ملايين الأشخاص يعبرون أو يحاولون عبور الحدود الدولية، ولاسيما من يعيشون في افريقيا جنوب الصحراء، بهدف الوصول إلى البلدان الأوروبية هرباً من الجوع المستشري، ويصل الكثير منهم في ظروف مزرية، غير قادرين على المشي أو حتى الوقوف من شدة الوهن، ويعانون من النقص المزمن في التغدية. ناهيك عن الذين قضوا نحبهم في الطريق. لدرجة أنه لا أحد يعرف كم هلك من آلاف الأشخاص وهم يحأولون القيام بتلك الرحلة، وكمثال حي على ذلك نستشهد هنا بما قاله (ماركو نيسكالا) الأمين العام للإتحاد الدولي للصليب الأحمر السابق، حينما علق على فاجعة موت حوالي 100 لاجئ غرقاً في يوم واحد قبالة الساحل السنغالي بعد إبحارهم إلى إسبانيا، حيث قال "تقابل هذه الأزمة بتجاهل تام ذلك أن أحد لا يهب لمساعدة هؤلاء اليائسين، بل لا توجد أي منظمة تقوم حتى بتجميع الإحصائيات التي تسجل هذه المأساة اليومية"[90]. في مقابل ذلك نجد أن الإتحاد الأوروبي باعتباره أحد أبرز وجهات "لاجي المناخ"، قد إختار معالجة مشكلة الهجرة بواسطة الجيش والشرطة من خلاله إحداثه لمؤسسة فرونتيكس"FRONTEX " هذه الأخيرة التي تعمل على طول حدود موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر لإعتراض سبيل قوارب المهاجرين اللاجئين وإجبارهم على العودة فوراً إلى الشاطئ. وحيث لا يسمح لمعظم الهاربين من الجوع بسبب التغيرات المناخية التي إجتاحت بلدانهم الفقيرة، دخول أراضي دول أخرى ولا توفر لهم أي حماية لأنهم لا يملكون حسب إدعاءات الدول المستقبلة صفة "لاجئ" بالمعنى التقليدي للقانون، كما تم تعريفه في إتفاقية اللاجئين الصادرة عام 1951م والبروتوكول العام 1967م، ونجد أن هناك فئة قليلة ممن أسعفهم الحظ في الحصول على بعض المساعدة مع التحفظ على إضفاء صفة اللاجئين عليهم. فحسب ما تقدمت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الإنسانية أن وصف الأشخاص المشردين قسراً عبر الحدود لأسباب بيئية ب "لاجئين بسبب الظروف المناخية" أو "لاجئين بسبب ظروف بيئية" فإن هاتين العبارتين تفتقران إلى الأساس القانوني الدولي للاجئين، وينبغي تفادي إستعمالهما بغية عدم تقويض النظام القانوني الدولي لحماية اللاجئين. وعليه يتوجب معاملتهم على أساس أنهم "مهاجرون إقتصاديون" غير نظاميين، وفي نفس السياق تقول رئيسة قسم الهجرة والبيئة والتغير المناخي في المنظمة الدولية للهجرة، السيدة (دينا

---

[88] إدارة البيئة من أجل جودة الحياة- ترجمة علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص141.. كلود فوسلر،

[89] . محمد عبد الفتاح القصاص، الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، مرجع سابق، ص134.

[90] . محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، مرجع سابق، ص276.

إيونسكو) فإنه يجب الحديث عن "هجرة مناخية" وليس "لجوء مناخي"، نظراً إلى ان إتفاقية اللاجئين لعام 1951م لم تشر لهذا المصطلح.[91] نخلص إلى أن مصطلح "لاجئ مناخ" لم يذكر فعلاً كمفهوم قائم بذاته في أهم إتفاقية خاصة بحماية حقوق اللاجئين، إلا أن إستقراء واقع هذه الفئة الجديدة يخولنا القول أنها تتوفر لديها كافة الشروط المتعلقة بمنح صفة لاجئ، كما وردت في نص المادة الأولى من إتفاقية 1951م والتي تضمنت مفردات " خوف له ما يبرره". في معرض تعريفها للاجئ، ونشير هنا إلى أن عبارة " خوف له ما يبرره" الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من إتفاقية اللاجئين هي عبارة تنطبق بشكل تام على ما يعانيه اللاجئين بسبب الظروف المناخية لاسيما وضعية سكان الدول الجزرية التي أكدت التقارير أنها معرضة للزوال إذا استمر الوضع على ما هو عليه بسبب إرتفاع منسوب البحار. كذلك عندما تصيب المجاعة بلداً ما، مثل المجاعة التي حصلت في منطقة الساحل من أفريقيا جنوب الصحراء عام 2005م، حيث لا يملك اللاجئون هرباً من الجوع أي خيار أخر سوى الفرار عبر الحدود الدولية، فالجوع يشكل خطراً مباشراً على أرواحهم، فهم يفرون بدافع الضرورة، لا باختيارهم.[92] بالإضافة إلى كل ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإعلان الحق في التنمية، وسائر الصكوك، تعزز عند قراءتها قراءة جماعية كون الدول تقع عليها إلتزامات في مجال حقوق الإنسان، تتمثل في التعاون وتتبع الوسائل اللازمة لضمان سلامة وكرامة جميع الأشخاص، بمن فيهم من يعبرون الحدود بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ. وبذلك نقول أن من حقهم التمتع بصفة لاجئ وبالتالي الحصول على الحماية طبقاً لمقتضيات القانون الدولي للاجئين.

ثالثاً: النزاعات المسلحة كأثر غير مباشر للتغيرات المناخية: وفقاً للدراسات فإن آثار تغير المناخ المتفاعلة مع المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ستولد إحتمالاً كبيراً لنشوب نزاع عنيف في 46 بلد يقيم فيها 2.7 مليار نسمة، وهو الأمر الذي بدأت معالمه تظهر بشكل جلي في عدة مناطق حيث أدى تغير المناخ فعلاً إلى نشوب نزاعات مسلحة وأعمال عنف. فبسبب زيادة هطول الأمطار أو نقصانها في بعض الدول التي يعتمد إقتصادها على الموارد الطبيعية، لاسيما في المجتمعات الرعوية الإفريقية، كمنطقة الساحل الإفريقي مثلاً، رأينا كيف ألحقت التغيرات المناخية أضراراً بالغة بالمجتمعات المحلية، ما دفع بعضها إلى الإنخراط في أعمال عنف ونزاعات مسلحة، ونفس الأمر حصل أيضاً في منطقة تشاد بسبب تقلص المساحات القابلة للإستغلال نتيجة إرتفاع درجة الحرارة وعدم إنتظام هطول الأمطار وما رافق ذلك من تصحر، ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أن تغير المناخ لا يتسبب في نشوب النزاعات المسلحة فقط بل يؤدي إلى إطالة أمدها وبالتالي مفاقمة معاناة المدنيين إبان النزاعات المسلحة خصوصاً النساء والأطفال والشيوخ[93]. ووفقاً لمنظمة الأغدية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) فإن السبب الرئيسي في إرتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي يكمن في ثلاثة عوامل قد تتداخل أحياناً وهي النزاعات المسلحة، والأزمات الإقتصادية، والتغيرات المناخية العميقة، لاسيما موجات الجفاف الطويلة التي تصيب بعض البلدان، نخص بالذكر منها نيجيريا، فبسبب نزاع مستفحل مند سنوات بين رعاة ماشية ومزارعين، قتل في السنوات 15 الأخيرة أكثر من 60 ألف شخص، وهذا النزاع ما هو إلا أنموذج للعديد من النزاعات التي تنشب بين الفلاحين في الدول الإفريقية، القائم إقتصادها ككل على الموارد الطبيعية.[94] وفي نفس السياق أكد مدير معهد بحوث السلام باستوكهولم السيد (دان سميت) على الإرتباط بين التغيرات المناخية والأمن، حيث قال بهذا الخصوص أن

---

[91] . معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، مرجع سابق، ص86.

[92] . حامد حسن فضل الله، الآثار القانونية للتغيرات المناخية، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة جوبا، 2010م، ص84.

[93] . معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، مرجع سابق، ص97.

[94] . د.طارق ابراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي،النظام القانوني لحماية البيئة، مرجع سابق، 152.

"تأثيرات تحول المناخ تساهم مع عوامل إجتماعية وإقتصادية وسياسية في خلق ظروف تتفجر فيها النزاعات". كما حذر من إنعكاسات تغير المناخ وما يسببه من جفاف وفيضانات ليس له تأثير محلي فقط، إذ أن إنعكاسات ظواهر الطقس الحادة تؤثر على الأسعار العالمية للغذاء، وبذلك قد تتسبب في نزاعات، ففي كل مرة إرتفعت فيها أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، تحدث مظاهرات وصدامات، وبالتالي عدم إستقرار إجتماعي وسياسي في 30 الى 40 بلداً في آن واحد. فخلال العقود الماضية، إنحسرت الأراضي القابلة للإستغلال مع تقلب مستويات هطول الأمطار وتقلص المواسم المطيرة[95]. فمنذ أواخر 2018م يصنف ما يقدر بنحو 33 مليون شخص في منطقة الساحل بأنهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي، ورصدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كفاح هذه المجتمعات المحلية الفقيرة من أجل الحصول على خدمات رعاية صحية آمنة، أو إيجاد مدارس لأطفالهم أو تأمين دخل أساسي. ولا تجد تلك المجتمعات أمامها بداً من خيارات صعبة في البحث عن سبل لإعالة أسرهم، من بينها الهجرة عبر طرق محفوفة بالمخاطر أو الإنضمام إلى الجماعات المسلحة. ومن بين آثار التغيرات المناخية نجد عسكرة مراكز موارد المياه، فبسبب التغير الطارئ على توفر الموارد المائية وندرة الموارد وصعوبة بلوغها جراء تغير المناخ، قد أدى أيضاً إلى إستخدام الماء كسلاح من طرف الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية. ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أن هذا الوضع ليس جديد، لكنه بات يتطور بوتيرة أسرع، فمنذ عام 2008م حذر خبير علم النفس الإجتماعي (هارالد الدفيلتسير) في كتابه بعنوان "حروب المناخ" من إنهيار أنظمة إجتماعية نتيجة لتغير المناخ. وهو ما أكده أيضاً الامين العام لحلف شمال الأطلسي (ينيس ستولتنبرغ) عام 2016م من خلال حديثه عن البعد الأمني والسياسي لتغير المناخ[96].

الخاتمة:-

سعت هذه الدراسة إلى توضيح موقف القانون الدولي من قضية العدالة المناخية وتداعياتها الخطيرة على حقوق الإنسان البيئية، لا سيما تلك الإتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ، وقد خلصت إلى أن العدالة المناخية هي قضية إجتماعية وإقتصادية وأمنية وإنسانية، لها آثار وخيمة على حقوق الإنسان البيئية، بشكل مباشر وغير مباشر على المستوى الفردي والجماعي، وأن الآثار السلبية للتغير المناخي تتوزع على نحو غير متكافئ، إذ تؤثر تأثيراً مفرطاً على البلدان الفقيرة، وتتعدى آثاره الأجيال الحالية لتمس حقوق الأجيال اللاحقة. مما يستوجب ضرورة التصدي لتلك الآثار، واتخاد تدابير مناسبة تتسق مع الأهداف الشاملة لحماية حقوق الحقوق الإنسان. وفي نهاية هذه الدراسة لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع، وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، وتتحمل معظم المسئولية عن توليد الإنبعاثات الضارة، في حين تعتبر الدول النامية الأكبر عرضة لتبعات عدم الإلتزام بمبادئ العدالة المناخية، والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة العبء الأكبر في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة والمتباينة.

النتائج

1- العدالة المناخية هي قضية إجتماعية وإقتصادية وأمنية وإنسانية، لها آثار وخيمة على حقوق الإنسان، وتهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان البيئية التي تتأثر بسبب التغيرات المناخية.
2- العدالة المناخية مصطلح حديث، ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك فأن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا من خلال إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

---

[95] . حامد حسن فضل الله، الآثار القانونية للتغيرات المناخية، مرجع سابق، ص85.

[96] . د.علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص211.

3- لا يوجد إتفاق دولي حتى الآن ينص على كيفية ترجمة مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، على الرغم من أنها لا تؤثر على الجميع بالتساوي، فيما تطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الإستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الإنبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة.

4- وصلت المحيطات مرحلة التشبع بخصوص إمتصاص الحرارة الزائدة الناتجة عن إنبعاثات الغازات الضارة، مما أدى الى زيادة درجات حرارة المحيطات، وارتفاع معدل حموضتها، وترتب على ذلك التأثير على جميع الكائنات والأنظمة البيئية البحرية، مثل إرتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والأعاصير، وإغراق السواحل، فضلاً الخطر الكبير على الدول الجزرية، وتهديد إمدادات البشر الغذائية.

5- هنالك تباين واضح بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الفقيرة بخصوص المساهمة في إنبعاثات الغازات المسببة للتغير المناخي، كما أن الدول النامية تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة للصحة والسلامة للإستعداد والإستجابة لحالات الطوارئ المناخية والتكيف معها.

6- لقد نتج عن ظهور العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة ميلاد ما يسمى بحقوق الإنسان البيئية، إذ يترتب على مشاكل البيئة إنتهاك لحقوق الإنسان البيئية، فأصبحت حماية حقوق الإنسان ترتبط بحماية البيئة، واعتبار أن كل عمل تقوم به الدول لا يتماشى مع مقومات حماية البيئة مخالفاً لإلتزاماتها تجاه قضايا حقوق الإنسان بصورةٍ عامة.

7- تغير المناخ يهدد التمتع الكامل والفعلي بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، لعل أبرزها الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه، والحق في الغذاء الكافئ والمأمون، والحق في الصحة، والحق في السكن اللائق، والحق في التنمية المتوازنة والمستدامة.

التوصيات

1- تشجيع الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على الإنسان وحقوقه البيئية، وذلك بغرض إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية المحورية ووضع التصورات والإقتراحات من أجل إلزامية وتنفيذ مبادئها على نحو يحقق أهدافه.

2- بما أن الدول الصناعية تتحمل معظم المسؤولية عن الإنبعاثات الضارة بالمناخ، فعليها أن تتحمل العبء الأكبر في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة المتباينة.

3- إننا بحاجة إلى إلقاء نظرة طويلة المدى على أنظمتنا البيئية والإيكولوجية، والتركيز على إنهيار النظام البيئي. كما أننا بحاجة إلى إعادة إبتكار وإعادة إنشاء وتجديد جميع أنظمتنا البيئية، بحيث لا تكون مستخلصة أو حتى مستدامة فحسب، بل تكون ترميمية ومتجددة على اليابسة وفي المحيط أيضاً.

4- إننا بحاجة إلى التحول بشكل عاجل من أنظمة الطاقة القديمة التي تستخدم الوقود الأحفوري الباعث لغازات الاحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ، إلى الطاقات المتجددة، وزيادة إستراتيجيات إحتجاز الكربون بشكل كبير لمنع الآثار الكارثية على المناخ، ومن ثم التاثير الخطير والمباشر على حقوق الإنسان البيئية.

5- يتعين على الدول بناء القدرات التقنية والتنفيذية للمؤسسات الوطنية لوضع إستراتيجيات الوقاية والتصدي، وإتخاذ إجراءات فورية للتكيف والتخفيف من حدة تغير المناخ، بإنشاء نظم وأدوات الإنذار المبكر وآليات الوقاية والتاهب بشأن التشرد الداخلي والعابر للحدود، وتعزيز الآليات الدولية لرصد وتوثيق ومتابعة وحماية المتضررين بسبب التغيرات المناخية سواء نازحين أو لاجئين بيئيين.

6- في سبيل الوصول إلى تفعيل حقوق الإنسان البيئية، يجب ربط حماية حقوق الإنسان بحماية البيئة، الى جانب ضرورة توحيد الجهود بين القانونين البيئي وحقوق الإنسان لضمان حماية فعالة للبيئة تلقي بظلالها على حماية حقوق الإنسان البيئية.

7- ضرورة إصدار صك دولي يقر بدور التغيرات المناخية في دفع البشر الى التنقل عبر الحدود، وإعطائهم صفة الاجئ البيئي، ومحاكمة الدول المنتهكة للقانون الدولي للبيئة نظراً لما تسببه تصرفاتها من أضرار جسيمة على الإنسان ترقى حسب إعتقادنا إلى جرائم في حق الإنسانية.

المراجع العربية

1- إبتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة 1، 2008م.
2- أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م.
3- أحمد محمود سعد، إستقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م.
4- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى،1997م.
5- بيان محمد الكابد، النظام البيئي - تلوث الهواء- الغلاف الجوي- الإحتباس الحراري، ط1، دار الراية، الأردن، عمان، 2010م.
6- طارق ابراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي،النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2009م.
7- يوسف حسان الربيعة، المسؤولية الدولية عن العدالة المناخية، مطبعة دار النهضة، 2016م.
8- كلود فوسلر، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة- ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة،2001م.
9- محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب والحلول، الأسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2004م.
10- محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي- تغير المناخ – التحديات والمواجهة- دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013 م.
11- محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، الطبعة 2، 2008م.
12- معين حداد، التغير المناخي "الاحترار العالمي ودوره في النزاع الدولي"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م.
13- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر 2008م.
14- نادر نور الدين محمد، تغيرات المناخ والقطاع الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي العربي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010م.
15- سامي احمد عابدين، مبدأ التراث المشترك للإنسانية، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، القاهرة 1986م.
16- سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.
17- سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي، 2015م.
18- عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعداً جديداً للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية- آفاق- تحديات، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م.
19- علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019م.
20- صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، الطبعة الاولى، مشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2010م.
21- خالد حامد شداد، المسؤولية الدولية عن ثقب الأوزون، الدار السودانية للكتب، 2003م.

المراجع الإنجليزية

1- David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014.
2- Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012.
3- K. Bishop, Fairness in International Environmental Law: accommodation of The Concerns of Developing Countries in The Climate Change regime, Institute of Comparative Law, Montreal, Canada, 1999.
4- Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: https://news.un.org/en/ (23 November 2021.
5- Joseph Maya, Enviromental Justice and climate change, Journal of Enviromental education, 2021.
6- Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012.
7- Ropert Mersa, Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015.

الرسائل والأوراق العلمية

1- أحمد أسكندري، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث في ضوء القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1995م.

2- أحمد خالد الحسين،الحماية الدولية من التلوث،رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة أم درمان الإسلامية، 2013م.

3- حازم حسن جمعة،الأمم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة،مجلة السياسة الدولية،العدد:119، 1996م.

4- حامد فضل الله، الآثار القانونية للتغيرات المناخية، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة جوبا، 2010م.

5- حاتم عبدالله الخليفة، الآثار البيئية للتلوث الجوي، رسالة ماجستير- كلية القانون جامعة جوبا، 2009م.

6- حنان كمال، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2020م.

7- محمد جبار أتويه، المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت،2011م.

8- محمد عبد الفتاح القصاص،الدراسات العلمية لتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، العدد 12، 2007م.

9- عباس غالي الحديثي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 2، ديسمبر 2014م.

10- عبد الله أحمد الخليفة، آثار التغير المناخي، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة جوبا، 2006م.

11- علي بن علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2007م.

12- فيصل الشريفي، التغيُّرات المناخية،أسباب معروفة وحلول مطروحة، مجلة حماة الوطن، يونيو 2022م.

13- شكراني الحسين، العدالة المناخية "نحو منظور جديد للعدالة الإجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 1، ديسمبر 2012م.

14- صالح الحداد، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد،1997م.

15- صالح محمد عبد الله، المسؤولية عن الأضرار البيئية، رسالة دكتوراه جامعة النيلين كلية القانون، 2008م.

16- رضوان أحمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة،1998م.

الإتفاقيات والمواثيق الدولية

1- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م.

2- اتفاقية باريس 2015م.

3- بروتوكول كيوتو 1997م.

4- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

5- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.

الروابط الإلكترونية

1- أنظر رابط العدالة المناخية كيف تصبح جزءاً من تغطياتنا عن تغير المناخ-شبكة الصحفيين الدوليين/ أحمد شوقي العطار 2022
https://ijnet.org/ar/story/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AC%D8%B2%D8%A1%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%91%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D8%9F.

2- أنظر: رابط بيان صحفي- ظاهرة النينيا العنيدةمستمرة-المنظمة العالمية للإرصاد الجوية 2022
https://public.wmo.int/ar/media/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9.